

"The Legitimacy of Striking from Work in Palestine and the Opinion of Public Sector Employees: An Applied Jurisprudential and Legal Study"

Ahmad Asaad Mohammad Sharaf

Assistant Professor at the College of Sharia, An-Najah National University, and the College of Science and Islamic Studies – Palestine

sharaf.ahmad@najah.edu

Noor Ahmad Amin Al-Atta

Master's student in the Fiqh and Legislation Program – An-Najah National University – Nablus – Palestine

Received 21 /4/ 2025, Revised 28 / 5 / 2026, Accepted 11 / 6 / 2026, Published 30/6/2026



© 2026 The Author(s). This is an Open Access article distributed

This is an open access article published in the Journal of the College of Islamic Sciences / University of Baghdad. of the [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

Abstract

Striking from work is considered one of the most prominent means employed by workers and employees to demand their rights and achieve their professional and occupational goals. It constitutes a form of peaceful protest in many legal systems.

This research aims to study the strike from both a jurisprudential and legal perspective, with a particular focus on Palestinian legislation as a model for comparison and analysis.

From the jurisprudential aspect, the study explores the concept of striking and its rulings in Islamic law, as well as the Sharia-based conditions required for a strike to be considered legitimate—such as avoiding harm to the public interest and not disrupting essential public services.

On the legal side, the study reviews the legislative framework governing strikes in Palestine, the clarity of laws regulating this right, and the restrictions imposed upon it. It also addresses the legal challenges faced by strikers, especially in the absence of precise legal provisions regulating strike



procedures and their consequences—particularly regarding wage deductions and disciplinary liabilities.

The research concludes that striking is a legitimate right as long as its Sharia and legal conditions are respected. It also recommends the development of Palestinian legislation to ensure a balance between workers' right to strike and employers' right to maintain the continuity of public facilities and services.

Keywords: Strike, Doctors, Teachers, Palestinian Law.

مشروعية الإضراب عن العمل في فلسطين ورأي العاملين في المرافق العامة دراسة فقهية قانونية تطبيقية

أحمد أسعد محمد شرف

أستاذ مساعد بكلية الشريعة جامعة النجاح الوطنية، وكلية العلوم والدراسات الإسلامية- فلسطين

نور أحمد أمين العطا

الفقه والتشريع- جامعة النجاح الوطنية- نابلس- فلسطين

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٤/٢١	تاريخ المراجعة: ٢٠٢٥/٥/٢٨
تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/٦/١١	تاريخ النشر: ٢٠٢٦ /٩ /٣٠

الملخص

يُعدُّ الإضراب عن العمل من أبرز الوسائل التي يلجأ إليها العمال والموظفون للمطالبة بحقوقهم وتحقيق مطالبهم المهنية والوظيفية، وهو يمثل أحد مظاهر الاحتجاج السلمي في العديد من الأنظمة القانونية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإضراب عن العمل من منظور فقهي وقانوني، مع التركيز على التشريعات الفلسطينية بوصفها أنموذجاً للمقارنة والتحليل.

في الجانب الفقهي، يتناول البحث مفهوم الإضراب وأحكامه في الشريعة الإسلامية، كما يناقش الضوابط الشرعية التي ينبغي توافرها ليكون الإضراب مشروعاً، مثل عدم الإضرار بالمصلحة العامة وعدم تعطيل المرافق الحيوية.

أما في الجانب القانوني، فيستعرض البحث الإطار التشريعي للإضراب في فلسطين، ومدى وضوح القوانين في تنظيم هذا الحق، والقيود المفروضة عليه، كما يتناول البحث التحديات القانونية التي تواجه المضربين عن العمل، ولا سيما في ظل غياب نصوص قانونية دقيقة تنظم إجراءات الإضراب والآثار المترتبة عليه، ولا سيما فيما يتعلق بالاعتطاع من الأجور والمسؤوليات التأديبية.

ويخلص البحث إلى أنَّ الإضراب عن العمل يُعدُّ حقاً مشروعاً متى ما احترمت ضوابطه الشرعية والقانونية، كما يوصي بضرورة تطوير التشريعات الفلسطينية لضمان تحقيق التوازن بين حق العمال في الإضراب وحق أصحاب العمل في استمرارية المرافق والخدمات العامة.

الكلمات المفتاحية: الإضراب، الأطباء، المعلمين، القانون الفلسطيني.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه،
والصلاة والسلام على أكمل خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم
بإحسان إلى يوم الدين.

فقد حثت الشريعة الإسلامية على العمل ورغبت فيه، وبينت أن الدين عبادة
وعمل، وأن المؤمن شخصية بناءة مؤثرة في المجتمع، يسعى لتحصيل الرزق الذي
قدره له ربه، وقد وضع الشارع الحكيم الضوابط التي تنظم العلاقة بين أرباب الأعمال
والعمال حتى لا يكون هناك مجال للتنازع والشقاق ولكن قد يحصل بينهم خلاف ويلجأ
العامل لاستخدام حقه في الإضراب.

ويعدُّ الإضراب حقاً مشروعاً منذ أمد بعيد، يتيح للعاملين التعبير عن مطالبهم
والمطالبة بتحسين أوضاعهم الوظيفية، وقد اعترفت العديد من الأنظمة القانونية بهذا
الحق، وأصدرت قوانين تنظم ممارسته ضمن ضوابط ومعايير محددة، ومع ذلك، تبرز
تساؤلات جوهرية حول مشروعية إضراب الموظفين، خاصة في القطاعات الحيوية التي
يرتبط بها استقرار المجتمع وسلامة أفرادها، كالتعليم والصحة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية كتابة موضوع عن الإضراب في العمل؛ في كونه يسلط الضوء
على أحد أبرز الحقوق العمالية التي تسهم في تحسين بيئة العمل وضمان العدالة
للموظفين، فالإضراب هو وسيلة العمال للتعبير عن مطالبهم والدفاع عن حقوقهم
المهنية والمالية عند استنفاد سبل الحوار.

ومن هنا، يصبح تناول موضوع الإضراب مهماً لمعرفة الحكم الشرعي
للإضراب؛ وذلك لفهم العوامل التي تدفع الموظفين لاستخدام هذا الأسلوب الاحتجاجي،
وكذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة على المؤسسات والمجتمع ككل.



كما أن التطرق إلى موضوع الإضراب يساعد في توضيح الجوانب القانونية التي تحكم ممارسته، وي طرح تساؤلات حول توازن حق العمال في الإضراب مع حقوق المجتمع في استمرار الخدمات الأساسية، ولا سيما في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم.

وتسهم الكتابة عن الإضراب في تعزيز الوعي لدى العمال حول حقوقهم وواجباتهم، وتبيّن الحاجة إلى تنظيم الإضراب بنحو يحقق مطالب العمال ويحد من الفوضى، مما يُسهم في إيجاد توازن بين مطالب الموظفين والحفاظ على استقرار العمل واستمرارية الخدمات العامة.

مشكلة الدراسة:

تمحورت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس، وهو:

- ما مشروعية الإضراب عن العمل للمطالبة بالحقوق؟

والاجابة على هذا السؤال يقتضي الاجابة عن الاسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الإضراب؟

- ما مشروعية الإضراب عن العمل وضوابطه في الفقه الإسلامية؟

- ما مشروعية الإضراب عن العمل في القانون الفلسطيني؟ وما رأي العاملين

في المرافق العمومية من الإضراب؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- توضيح مفهوم الإضراب عن العمل.

- تحديد ضوابط الإضراب.

- بيان رأي الفقهاء في مشروعية الإضراب عن العمل.

- بيان رأي القانون الفلسطيني في مشروعية الإضراب عن العمل.

- بيان موقف الأطباء والمعلمين العاملين في المرافق العمومية من الإضراب.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: فلسطين.

الحدود الزمانية: ٢٠٢٤م.

المجال التطبيقي: الموظفون الأطباء في المستشفيات والمدرسون من موظفي التربية والتعليم.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتقيب، وجدنا بعض الدراسات السابقة والمقالات المتعلقة بموضوع الإضراب ومشروعته، ومنها:

- أحقية الموظفين العاملين في الإضراب في القانون الأردني، المؤلف: علي محمد الجبالي، عام ٢٠١٤م.
- جريمة امتناع الطبيب عن علاج المريض: دراسة فقهية مقارنة بالقانون الوضعي، المؤلف: عبد ربه مصطفى أحمد بخيت، الناشر: جامعة المنصورة - كلية الحقوق، عام ٢٠٢٢م، عدد الصفحات ١٦٨.
- الضمانات والضوابط القانونية لممارسة حق الإضراب في الوظيفة العامة، المؤلف: عويسات الحسن، عام ٢٠١٧.
- مدى مشروعية اقتطاع الإدارة من أجور الموظفين المصريين، المؤلف: بوشان عدنان، الناشر: جامعة الحسن الأول - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - مختبر البحث قانون الأعمال، عام ٢٠١٨م.
- الإضراب بين المشروعية والتجريم: دراسة مقارنة، المؤلف: صالح، تامر محمد ، الناشر: أكاديمية شرطة دبي، عام ٢٠١٤م.
- جريمة الامتناع عن تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر وتطبيقاتها في المجال الطبي، المؤلف: قند سعاد، الناشر: جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، عام ٢٠٢٠م.

وما يميز بحثنا حول الإضراب عن العمل عن البحوث السابقة، هو بتقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول موضوع الإضراب تجمع بين التحليل العلمي والدراسة التطبيقية، بينما ركزت العديد من الدراسات السابقة على جوانب محددة، مثل الأبعاد القانونية أو السياسة أو الاقتصادية. ويهدف بحثنا إلى تحليل الإضراب من عدة زوايا، تشمل الاجتماعي، الاقتصادي، القانوني، والنفسي، مما يوفر فهماً أعمق للظاهرة وتأثيرها في بيئة العمل والمجتمع ككل.

وفضلاً عن ذلك، يتفرد بحثنا ببيان آراء معاصرة لعلماء الشريعة الإسلامية والخبراء في مختلف التخصصات، مما يثري الموضوع بوجهات نظر متنوعة وحديثة، ويقدم أدلة جديدة تدعم فكرة تنظيم الإضراب بنحو أكثر فعالية.

منهجية الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة اعتماد المناهج الآتية:

المنهج الاستقرائي والتحليلي: وذلك بتتبع الكتب والمقالات المنشورة التي تتحدث عن مشروعية الإضراب وضوابطه، وموقف الشريعة والقانون منه.

والمقابلات: الذي من خلاله يتم جمع المعلومات والبيانات؛ من خلال مجموعة من الوسائل مثل المقابلات والملاحظات والنماذج الإحصائية.

مجتمع الدراسة:

المعلمون في المدارس والأطباء في المستشفيات؛ لأن إضرابهم أكثر تأثيراً في المواطنين.

طرق جمع المعلومات والبيانات متضمنة أداة أو أدوات الدراسة الأولية:

وذلك بتتبع القوانين والداستير والكتب التي تتحدث عن مشروعية الإضراب وضوابطه وموقف الشريعة والقانون الفلسطيني منه.

وعمل استبانات وتوزيع النماذج الإحصائية بين الموظفين، التي عبرها يتم جمع المعلومات والبيانات والملاحظات.

خطة الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على مقدمة ومبحثين وخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: مفهوم الإضراب ومشروعيته وشروطه في الفقه الإسلامي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم الإضراب لغةً واصطلاحاً

المطلب الثاني: مشروعية الإضراب وشروطه في الفقه الاسلامي

المبحث الثاني: موقف المشرع الفلسطيني من الإضراب عن العمل ورأي العاملين في المرافق العامة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف المشرع الفلسطيني في الإضراب عن العمل

المطلب الثاني: رأي العاملين في المرافق العامة من الإضراب

المبحث الأول: مفهوم الإضراب ومشروعيته وشروطه في الفقه الإسلامي

المطلب الأول: مفهوم الإضراب لغةً واصطلاحاً.

أولاً: الإضراب لغةً: الكف والإعراض، فالإضراب مصدر الفعل أضرب الذي يعني الإعراض عن القيام بعمل معين، فيقال: أضرب عن الشيء أي كف وأعرض عنه، ويقال أضرب العمال أي كفوا عن العمل حتى تجاب مطالبهم.^١

ثانياً: الإضراب اصطلاحاً:

وقد تعددت التعريفات التي تناولت الإضراب اصطلاحاً، وذلك لاختلاف

الزاوية التي ينظر منها إليه:

التعريف الأول: هو توقف وامتناع شخص أو جماعة عن العمل؛ تحقيقاً لمطالب أو شروط يعلنون عنها لمسؤولين رسميين أو غير رسميين.^٢



التعريف الثاني: هو توقف جمعي ومنظم عن العمل، يهدف إلى الضغط على أصحاب العمل لتحقيق مطالب تتعلق بشروط العمل، ويُعد الإضراب من أبرز الوسائل التي يستخدمها العمال لمساومة أصحاب العمل بهدف الوصول إلى حقوقهم وتحسين ظروفهم الوظيفية.^٣

التعريف الثالث: هو توقف منظم لمجموعة من العمال عن العمل، يتم باتفاق مشترك بينهم بهدف دفع صاحب العمل للاستجابة لمطالبهم المتعلقة بشروط وظروف العمل.^٤ التعريف الرابع: هو امتناع الموظف العام عن أداء واجباته الإدارية بإرادته الكاملة، ويأخذ شكلين: إما أن يكون مؤقتاً، إذ ينقطع الموظف عن القيام بمهامه الوظيفية مع احتفاظه بوضعه الوظيفي لتحقيق هدف معين، غالباً ما يكون ذا طابع اقتصادي، أو دائماً، بما يؤدي إلى ترك الوظيفة نهائياً.^٥

إنّ جميع المفاهيم السابقة متقاربة المعنى، ومع ذلك يمكن الخروج بتعريف شامل للإضراب بأنه:

توقف منظم وجمعي يقوم به الموظفون أو العمال عن أداء وظائفهم في القطاعات العامة أو الخاصة، لتحقيق أهداف متعددة، مثل الضغط على الإدارة أو رب العمل لتحقيق مطالب متنوعة، قد تكون تتعلق بتحسين ظروف العمل والمزايا المهنية، أو دعماً لحركات اجتماعية أو سياسية، أو للتعبير عن الاعتراض على سياسات معينة، أو غير ذلك من المطالب.

المطلب الثاني: مشروعية الإضراب وشروطه في الفقه الإسلامي

القول الأول: يرى بعض العلماء المعاصرين أن الإضراب عن العمل جائز شرعاً، ومنهم:

الشيخ يوسف القرضاوي^٦، والشيخ علي المري^٧، والشيخ عبد الكريم زيدان^٨. ود.أيمن الدباغ^٩.

وقد اشترطوا لجواز الإضراب عدة شروط وضوابط، منها: ^{١٠}

١. أن يهدف لتحقيق حقوق مشروعة ويتم بوسائل سلمية.
٢. أن يتم الإضراب بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى المتاحة للتفاوض، وأن يكون منسقاً؛ بحيث لا يؤدي إلى تعطيل الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.
٣. أن لا يلحق أضراراً بالمجتمع أو الأفراد.
٤. أن يكون الهدف هو تحقيق العدالة الاجتماعية.
٥. أن لا يكون الإضراب مفتوحاً غير محدد بزمان معين.
٦. امتناع ارباب العمل أن يعطوا العمال أجورهم.^{١١}
٧. ان لا يمارس الإضراب المرتبط بالحق العام جمعياً.^{١٢}
وقد استدلووا على الجواز بالأدلة التالية:
١. قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، ومن كنت خصمه خصمته: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرّاً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى منه ولم يوفه أجره".^{١٣}
وجه الدلالة: فهذا الحديث دليل على تحريم أكل أجره العامل وعدم إعطائها إياه بعد استيفاء العمل، وهذا من كبائر الذنوب.^{١٤}
٢. قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه".^{١٥}
وجه الدلالة: يستدل به على وجوب المبادرة بإعطاء الأجير أجرته فور انتهائه من عمله الذي استؤجر عليه، وعدم تأخيرها أو المماطلة في أدائها وذلك لأمرين:
أولاً: أن هذا العامل لم يعمل هذا العمل إلا من أجل الحاجة لهذه الأجرة.
ثانياً: أن نفسه تائقة إلى أخذ عوض عمله وجهده.
وقوله في الحديث: "قبل أن يجف عرقه" كناية عن سرعة إعطائه حقه وعدم تأخير.^{١٦}

إنَّ الدليلين يجيزان الإضراب؛ فيصبح واجباً إذا امتنع أرباب العمل أن يعطوا العمال أجورهم، وأنه حق مشروع للعامل، شرط أن لا يؤدي الإضراب إلى حدوث ضرر على مصلحة المجتمع، فهو جائز ما لم يضر، فإذا كان يضر المجتمع فعليه أن يصبر ويطالب بحقه.^{١٧}

٣. قال (صلى الله عليه وسلم): "لا ضرر ولا ضرار".^{١٨}

وجه الاستدلال من الحديث: أن الإضراب وسيلة مشروعة لمنع الظلم أو رفع الضرر عن العاملين إذا لم تتوفر وسائل أخرى لتحقيق العدالة، فإن الأصل في العمل هو التعاون على البر والتقوى، ولكن إذا وقع الظلم ولم تُفلح محاولات التفاوض، فإن الإضراب يمكن أن يكون وسيلة مسموحة، بشرط ألا يؤدي إلى تعطيل ضروري للأعمال العامة.^{١٩}

٤. أن الإضراب الذي لا يُشكل مخالفة شرعية واضحة، ولا يلحق الضرر بالمجتمع أو يعوق توفير الخدمات الضرورية، فإنه يُعدُّ جائزاً شرعاً، فلا يوجد نص صريح يدل على أنه غير جائز.^{٢٠}

أما الفقهاء القدامى فيفهم من كلام بعضهم جواز إضراب العمال، ومنهم ابن تيمية^{٢١}، فذهب إلى أن:

لولي الأمر إذا كان يستخرج من العمال ما يريد أن يختص به، فلا ينبغي إعانتة، لأنه ظالم، ولا يحل للرجل أن يكون عوناً على ظلم؛ فإن التعاون نوعان: أولاً: تعاون على البر والتقوى من استيفاء الحقوق، وإعطاء المستحقين؛ فهذا مما أمر الله تعالى به ورسوله (صلى الله عليه وسلم).

ومن أمسك عنه خشية أن يكون من أعوان الظلمة فقد ترك فرضاً على الأعيان، أو على الكفاية متوهماً أنه متورع وما أكثر ما يشتبه الجبن والفشل بالورع؛ إذ كل منهما كف وإمساك.

ثانياً: تعاون على الإثم والعدوان، كالإعانة على أخذ مال معصوم، ونحو ذلك؛ فهذا الذي حرمه الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وسلم).^{٢٢}

القول الثاني: ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى عدم جواز الإضراب، ومنهم: مصطفى العدوي^{٢٣}، وعدنان عبد القادر^{٢٤}، وسالم بن سعد الطويل^{٢٥}، وصالح الفوزان^{٢٦}، ومحمد الالباني^{٢٧}، وصالح اللحيدان^{٢٨}، وزيد البحري^{٢٩}، ومحمد صالح العثيمين^{٣٠}، وعجيل النشمي^{٣١}، وأحمد الطيب^{٣٢}، وعبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ^{٣٣}. وقد استدلووا على عدم جواز الإضراب بالأدلة التالية:

١. قال تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**.^{٣٤}

وجه الدلالة: إن المقصود بأولي الأمر منكم أهل الحل والعقد الذي بيدهم تحل الأمور وتربط وتنفذ الأمور وتحل، وهذا يدل على عدم جواز الخروج عن طاعة ولي الأمر، وفي الإضراب عكس ذلك.^{٣٥}

٢. قوله (صلى الله عليه وسلم): **"المسلمون عند شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً"**.^{٣٦}

وجه الدلالة: إن إضراب العامل عن أداء العمل المتفق عليه بدون مبرر يعد إخلالاً بشروط عقد العمل، ويدخل في دائرة المحذور، فلا يجوز له ذلك، وكذلك الحال بالنسبة لصاحب العمل؛ فإن امتناعه عن دفع الأجور كاملة أو حسم جزء منها دون سبب يعد مخالفة لأوامر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الذي حث المسلمين على الالتزام بالشروط التي يضعونها لأنفسهم فلا يتعدونها، ويعملون على المحافظة عليها و مراعاتها وتنفيذها والتمسك بها.^{٣٧} فإن إضراب الموظف إخلال بالعقد والاتفاق الذي بينه وبين الإدارة أو رب العمل.

٣. قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "الدين النصيحة"، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: "لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم"^{٣٨}.
وجه استدلال المعارضين على هذا ربما يفيد أن الأصل للعاملين النصح وليس اللجوء إلى الإضراب.

٤. قوله عليه الصلاة والسلام: "لا ضرر ولا ضرار"^{٣٩}.
وجه الدلالة: الإضراب فيه ضرر؛ لأنه يؤدي إلى إلحاق الضرر بالناس، وكل ما فيه ضرر حرام.^{٤٠}

٥. أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: "من تشبه بقوم فهو منهم"^{٤١}.
وجه الدلالة: أن الإضراب من عادات الكفار وليس من ديننا.^{٤٢}
٦. قال (صلى الله عليه وسلم): "إذا قامت القيامة وفي يد أحدكم فسيلة -أي أصل شجرة- فليغرسها"^{٤٣}.

فالإضراب يخرّب البلاد ولا يعمرها، فالحديث أمرنا أن نغرس ونصلح برغم أننا لن نأكل من الثمار.^{٤٤}

٧. القاعدة الفقهية: "درء المفسد مقدم على جلب المصالح"^{٤٥}.
فالمفسد الناجمة عن الإضراب، مثل تعطيل الإنتاج أو الضرر بالاقتصاد الوطني، تفوق أي مصلحة محتملة يمكن أن تتحقق من ورائه، لذا، يُرفض الإضراب كوسيلة للاحتجاج.^{٤٦}

٨. أن الإضراب يتعارض مع مبدأ الوفاء بالعهود والعقود التي تنص عليها الشريعة الإسلامية، فالإضراب عن العمل لا يجوز؛ لأن فيه تعاوناً على الإثم والعدوان، فالعاملين أجراء بمبلغ معين، ففيه تعطل مصالح خاصة وعامة، وأنه يستطيع الحصول على حقه بطرق أخرى، وإن لم يستطع فله أن يستقيل عن العمل.^{٤٧}



٩. أن الإضراب عن العمل ليس له أساس ومستند شرعي، وأن الإضراب يؤدي إلى دمار المجتمع ولا يوجد ما يسمى بالإضراب السلمي كونه يؤثر في أفراد المجتمع، وأنه ورد إلينا من بلاد الكفر.

فالحل لمن لديه مطالب لم تحققها الإدارة بأن يترك عمله بدلاً من أن يضرب عن عمله وينقل إلى عمل آخر عند رب عمل جديد.^{٤٨}

١٠. أن من تسبب في الإضراب يستحق شرعاً عقوبة؛ لأنه عطل مصالح الناس أو تسبب في خسائر مالية للدولة، وأن الإضراب عن العمل يحرم شرعاً لما فيه من تعطيل مصالح الناس، خاصة في الجهات الخدمية كالكهرباء والماء وأخطر منها البترول، لما يترتب عليه من خسائر فادحة، فالتعبير عن الرأي مكفول لكن بعد الدوام".^{٤٩}

ومن الذين منعوا الإضراب كذلك دار الافتاء الفلسطينية، إذ ذهب المفتي العام للديار الفلسطينية إلى عدم جواز الإضراب، وإنما يجب على المتضرر اللجوء إلى القانون.^{٥٠}

مناقشة المجيزين لأدلة المخالفين للإضراب وبيان الرأي الراجح:

بعد استعراض أدلة المانعين للإضراب لا بد لي في هذا المطلب من نقل رد المجيزين على أدلة المانعين ومناقشتها، وهي على النحو التالي:^{٥١}

أولاً: قولهم: إن الإضرابات بمختلف أنواعها حكم بغير ما أنزل الله تعالى، وهي غير موجودة لا في كتاب، ولا سنة.

هذا الدليل غير مسلم، ويرد عليه من عدة وجوه:

أ- إن دول الكفار تعتمد غالباً على المجالس النيابية لتشريع قوانينها، أما في بلاد الإسلام، فالقرآن هو المصدر الرئيسي للتشريع وإصدار الأحكام، فيجب على ولاية الامر استشارة أهل العلم، قبل سن القوانين، فيقومون مع أهل العلم بالاختيار من أقوال

الفقهاء، ما هو المناسب لحال الأمة الآن، وإن كان هذا لا يحدث، فيكون خطأ في التطبيق وليس في التشريع نفسه.

فاستعارة بعض الأفكار التنظيمية من الدول غير الإسلامية، كتشكيل مجالس استشارية أو وسائل لإدارة الخلافات وغير ذلك، لا يعني تقليدهم من دون قيد أو شرط؛ بل تُكيّف هذه الأفكار بما يوافق الشريعة الإسلامية؛ إذ إن الهدف هو تحقيق المصلحة العامة من دون مخالفة لأصول الدين.

ويستفاد من ذلك، أنه وإن كنا أخذنا من الكفار بعض أفكارهم، فهذا لا يعني أننا نطبقها بطريقتهم بل نطبقها بما يوافق شرعنا.

ب- أما بالنسبة لكون الحكم بجواز الإضراب حكماً بغير ما أنزل الله، فيرد عليه أن الله -تعالى- لم ينزل حكم الإضراب لا في كتاب، ولا في سنة، بل إن موضوع الإضراب يرجع إلى المصلحة المرسلّة^{٥٢}، والأمر في النهاية يرجع إلى تقدير المفسد والمصالح.

فحيثما يُعتقد أن الإضراب سيحقق المصلحة المرجوة، فإنه لا مانع من اللجوء إليه، ويُعدّ حينها من المصالح المرسلّة المعتبرة شرعاً.^{٥٣}

ثانياً: قولهم: إن الإضراب لا يخلو غالباً من الضرر بمصالح المسلمين، وهذا مخالف للقاعدة الشرعية (درء المفسد أولى من جلب المصالح)،^{٥٤} والقاعدة الشرعية (الضرر يزال)،^{٥٥} فإذا ثبت أن الإضراب ضرر ويجرّ إلى مفسدة، وجب اجتنابه.

هذا الدليل غير مسلم به؛ لأن مصالح المسلمين تنقسم إلى ضرورية، وحاجية وتحسينية.

ويمكن النظر إلى الإضراب في ضوء مدى تأثيره في مصالح المسلمين المختلفة، وذلك على النحو الآتي:

١. فيما يتعلق بالإضرابات التي تضر بالمصالح الضرورية للمسلمين:



يتفق الجميع على عدم جواز هذا النوع من الإضراب، نظراً لأنه يعطل حاجات أساسية لا غنى عنها، ويؤدي إلى الإخلال بمصالح حيوية للمجتمع.

٢. فيما يتعلق بالإضرابات التي تضر بالمصالح الحادية للمسلمين:

في هذه الحالة، يجب تقدير مدى أهمية هذه الحاجة، ويقوم أهل العلم بالموازنة بين الحاجة الحادية للمجتمع، وحاجة العمال في المطالبة بحقوقهم، ويعتمد الحكم هنا على التوازن بين المصلحتين؛ فإذا كانت حاجة العمال لتحقيق مطالبهم أقوى من الضرر الناتج عن الإضراب، قد يكون الإضراب مبرراً.

٣. فيما يتعلق بالإضرابات التي تؤثر على المصالح التحسينية للمسلمين:

كون حاجة العمال إلى الإضراب للحصول على حقوقهم مقدمة على المصالح التحسينية، إذ تُعد حاجاتهم في هذه الحالة أكثر أهمية من المنافع التحسينية التي قد تتأثر بالإضراب.

الرأي الراجح:

بعد استعراض أدلة المجيزين والمانعين للإضراب والرد عليهم، يرى الباحثان أن الرأي الراجح جواز الإضراب عن العمل، بشرط الالتزام بالضوابط التي ذكرها أصحاب هذا القول، وذلك؛ نظراً لقوة أدلتهم وملاءمتها للواقع المعاصر الذي تعيشه الأمة.

فمع تفشي الظلم والاستغلال من بعض أصحاب العمل، يصبح من الضروري السعي للتصدي لهذه الممارسات الجائرة بكل السبل المشروعة للحد منها.

كما أن موقف العلماء يتباين حول مشروعية الإضراب عن العمل، إذ يرى بعضهم جوازه بشرط أن يكون وسيلة سلمية ومنظمة لتحقيق مطالب مشروعة، وأن يلجأ إليه كخيار أخير بعد استنفاد جميع الحلول الأخرى.

في المقابل، يعارضه بعض العلماء بدافع الحفاظ على الالتزامات الشرعية وتجنب الأضرار المحتملة، ويرى فريق منهم أن التحريم يعود لعدم وجود أصل شرعي لهذا السلوك في الكتاب والسنة.

وعدد الموظفين العموميين في فلسطين عام ٢٠٢١م يمثل ما قيمته (٤٣,٤) من نسبة المجتمع^{٥٦}، وهذه نسبة ليست يسيره؛ ما يدل على أنَّ بخس العاملين حقهم سواء بقلّة الراتب أم منعه يتضرر منه مجتمع بأكمله، وهذا يتجاوز الحديث عن الحاجات والتحسينات، بل قد يرتقي الى مرتبة الضروريات.

المبحث الثاني: موقف المشرع الفلسطيني من الإضراب عن العمل ورأي العاملين في المرافق العامة:

المطلب الأول: موقف المشرع الفلسطيني من الإضراب عن العمل

في فلسطين، ومع تطور الحياة والظروف المعيشية، وتدهور مستويات الأجور وتشديد القيود على الحياة اليومية، شهدت تصاعداً في الحركات العمالية، مما أدى إلى تأسيس النقابات المهنية التي تبنت مطالب العمال.

ووقع عدد من الإضرابات في فلسطين، منها على سبيل المثال وليس الحصر: إضراب نابلس في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧م، والذي كان إضراباً شاملاً ووجه بسياسة إسرائيلية تمثلت في العقاب الجمعي لمدينة نابلس كلها، وإضراب المعلمين في عام ١٩٧٦م.^{٥٧}

وقد بدأ موظفو القطاع العام في السلطة الوطنية الفلسطينية إضراباً شاملاً ومفتوحاً عن العمل في ٢ سبتمبر ٢٠٠٦، بقيادة ثلاث نقابات تمثل شرائح مختلفة من العاملين: نقابة الموظفين العموميين، واتحاد نقابات المهن الصحية، واتحاد المعلمين، وقد أدى هذا الإضراب إلى شلل تام في المرافق العامة، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات والمراكز الحكومية، فضلاً عن المدارس والمستشفيات والمحاكم، والتي تُعد



من أهم المرافق بالنسبة للمواطن الفلسطيني، كان الإضراب نتيجة مباشرة لتأخر صرف رواتب الموظفين العموميين لمدة تقارب الستة أشهر، وذلك نتيجة؛ ضعف الموارد المالية لدى السلطة الفلسطينية وشح الأموال في خزينتها، ما حال من دون دفع رواتب نحو ١٦٥ ألف موظف مدني وعسكري.

وأدى الحصار الاقتصادي والمالي الذي فرضته سلطات الاحتلال الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية إلى ازدياد الوضع سوءاً.

وبهذا أصبح الإضراب في فلسطين وسيلة مشروعة تُمارس كحرية جماعية أساسية للدفاع عن حقوق ومطالب ومصالح العاملين.^{٥٨}

فاستمرار تطوير الإضراب العمالي في فلسطين تجسيدا للسعي المستمر من العمال والموظفين؛ لتحسين ظروف العمل وضمان حقوقهم، وذلك في سياق تحديات اقتصادية وسياسية متواصلة.^{٥٩}

فقد استمر الإضراب في فلسطين كوسيلة فعّالة للتعبير عن معارضة السياسات الإسرائيلية، والمطالبة بحقوق العمال، وتحسين ظروف العمل، فعلى سبيل المثال، شهد عام ٢٠١٢ إضراباً واسع النطاق نظّمه المعلمون الفلسطينيون للمطالبة بتحسين الأجور وظروف العمل، وقد حظي هذا الإضراب بدعم كبير من النقابات العمالية الفلسطينية، كما اتسعت رقعة الإضرابات مؤخراً لتشمل احتجاجات على السياسات الاقتصادية الإسرائيلية، خاصة تلك المتعلقة بالضرائب وقضايا العمالة.^{٦٠}

ويُعدّ الاحتلال الإسرائيلي المستمر انتهاكاً جوهرياً لحقوق الإنسان الفلسطيني، إذ يتجلى هذا الانتهاك في سياساته الاستعمارية المتمثلة في الاستيلاء على جزء كبير من عائدات الضرائب الفلسطينية.

ويؤثر هذا التعسف والاستحواذ مباشرة على قدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المالية، بما في ذلك دفع رواتب الموظفين، وتوفير التمويل اللازم لموردي الخدمات الأساسية مثل: المستشفيات والأدوية والمستلزمات الطبية.



فالوضع السياسي في فلسطين يمثل عائقاً رئيسياً أمام تمتع المواطن الفلسطيني بحقوقه الأساسية السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى حقه في الأمن الشخصي والحياة الكريمة.^{٦١}

وبسبب اقتطاع الاحتلال لجزء من مستحقات المقاصة^{٦٢} أدى ذلك إلى تأثير سلبي وخطير في قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها نحو المواطنين، ما أثر بنحو أكبر وغير متناسب على الفئات الأفقر والأكثر تهميشاً في المجتمع الفلسطيني. ونتيجةً لهذه الأزمة، تعرض برنامج المساعدات والمعونات الغذائية الأساسية والإعانات النقدية^{٦٣}، الذي يفيد منه الفئات الأشد فقراً في المجتمع للجمود، مما زاد من صعوبة الوضع الاقتصادي.

وبدأت الحكومة الفلسطينية منذ سبتمبر ٢٠٢١ في دفع رواتب جزئية للعاملين في القطاع العام، إذ تجاوزت قيمة الاقتطاعات الشهرية (٣٢) مليون دولار.

إذ استمرت الحكومة في صرف ما نسبته (٨٠%) من الرواتب خلال العام، فضلاً عن جزء من المستحقات السابقة، وقد كان لهذا تأثير واضح في الحركة التجارية في الأسواق، إذ تُعدّ الرواتب من المحركات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني.^{٦٤}

فقد أدى عدم صرف الرواتب وتدهور الظروف المالية؛ إلى إعلان بعض فئات الموظفين، مثل: المعلمين والأطباء والمحامين، اللجوء إلى الإضرابات الشاملة، مما أثر وأعاق تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

وفي ظل هذه الظروف، سعت الجهات المختصة بالنظر في قضايا الشأن العام للاتجاه نحو نظام سياسي أكثر ديمقراطية للمؤسسات ونقابات العمل، قدمت الهيئة مبادرات بالتعاون مع مؤسسات وشخصيات وطنية وأكاديمية ومهنية، بما في ذلك مبادرة تنظيم العملية التعليمية في المدارس الحكومية، فضلاً عن الرقابة على انتخابات نقابة الصحفيين.

من خلال هذه المبادرات، استطاعت الهيئة من حل بعض الأزمات التي أدت إلى تعطيل أهم الخدمات، مثل التعليم والرعاية الصحية.^{٦٥} وفي عام ٢٠٢٢، بدأ تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٤) لعام ٢٠٢١، والذي ينص على اعتماد رفع الحد الأدنى للأجور في جميع مناطق دولة فلسطين، وذلك وفقاً لما يلي:

١. الحد الأدنى للأجر الشهري: حُدّد بمبلغ (١,٨٨٠) شيكلاً شهرياً في جميع القطاعات وجميع مناطق فلسطين.
٢. عمال المياومة: تم تحديد أجر عمال المياومة، بما في ذلك العاملين بنحو يومي غير منتظم، والعمال الموسميّين، بمبلغ (٨٥) شيكلاً.
٣. الحد الأدنى لأجر ساعة العمل: تم تحديده بمبلغ (١٠,٥) شيكلات للساعة الواحدة.

ووفقاً لنتائج مسح القوى العاملة لعام ٢٠٢٢، فإن حوالي (٤٠%) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً يقل عن الحد الأدنى للأجور المحدد بـ (١,٨٨٠) شيكلاً في فلسطين.

إذ أظهرت البيانات أن نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتلقون أجوراً أقل من هذا الحد في الضفة الغربية تبلغ نسبتهم (١٩%)، بمتوسط أجر شهري يقارب (١,٤١٩) شيكلاً، بينما في قطاع غزة، ارتفعت النسبة إلى حوالي (٨٩%)، بمعدل أجر شهري يقارب (٦٩٧) شيكلاً.^{٦٦}

أما موقف المشرع الفلسطيني من إضراب الموظف العام:

يمثل الإضراب أحد أخطر التهديدات لاستمرارية وانتظام سير المرافق العامة، مما دفع المشرع والقضاء إلى تحريمه ضمن نطاق المرافق العامة الاستراتيجية أو إلى تنظيمه بطرائق تضمن حقوق العاملين وحقوق المستفيدين من خدمات هذه المرافق.

بنصوص قانونية

محددة وفيما يلي بيان ذلك:

يُعد الوضع القانوني في فلسطين من أكثر الأوضاع تعقيداً وندرة على مستوى العالم، نتيجة لتعدد السلطات التي حكمت البلاد عبر تاريخها، مما أدى إلى تنوع الأنظمة القانونية التي طبقت فيها.

وقد انعكس هذا التنوع بنحو مباشر على البنية السياسية والقانونية لفلسطين، إذ أدى تقسيمها إلى ظهور أنظمة قانونية مختلفة ومتباينة بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، بالإضافة إلى المناطق التي احتُلت عام ١٩٤٨.

في عام ١٩٤٨، خضعت الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لحكم المملكة الأردنية الهاشمية، وطبقت فيها القوانين الأردنية.

أما قطاع غزة فقد أصبح تحت الإدارة المصرية، إذ استمر تطبيق نظام القانون المشترك الذي تأسس في أثناء الانتداب البريطاني.

وعقب حرب عام ١٩٦٧، فرض الاحتلال الإسرائيلي سيطرته على النظام القانوني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تطبيق الأوامر العسكرية، وفي عام ١٩٨٠ تم إخضاع القدس الشرقية للقوانين المحلية الإسرائيلية.

في عام ١٩٩٣، تم إنشاء السلطة الفلسطينية بموجب إعلان المبادئ لترتيبات المرحلة الانتقالية، المعروف باتفاق أوسلو ٦٧، الذي وضع الأساس للاتفاقيات اللاحقة بين الفلسطينيين والاحتلال الاسرائيلي التي نظمت سلطات وصلاحيات السلطة الناشئة.

وتُعد توحيد وتقريب الأنظمة القانونية المختلفة المطبقة في المناطق الفلسطينية من أبرز التحديات القانونية، ومنذ عام ١٩٩٤.^{٦٨}

تم اعتماد قانون العمل في عام ٢٠٠٠ بهدف توحيد التشريعات التي تنظم علاقات العمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.^{٦٩}

وتحدث قانون العمل الفلسطيني^{٧٠} في الفصل الرابع تحت عنوان: الإضراب والغلق:^{٧١}

فالمادة (٦٦) نصت على أنه: بموجب أحكام القانون، يُعد الإضراب حقًا محفوظًا للعمال للدفاع عن مصالحهم.

والمادة (٦٧) تنص على:

١- يتعين على الطرف المعني بالإضراب أو الإغلاق إرسال تنبيه كتابي للطرف الآخر وللوزارة قبل أسبوعين من اتخاذ الإجراء، موضحًا فيه أسباب الإضراب أو الإغلاق.

٢- يجب أن يكون التنبيه قبل أربعة أسابيع في المرافق العامة.

٣- في حالة الإضراب، يجب أن يكون التنبيه الكتابي موقَّعًا من ٥١% من العاملين في المنشأة في الأقل، وفي حالة الإغلاق، يجب أن تكون النسبة نفسها من مجلس إدارة المنشأة.

٤- يحظر الإضراب أو الإغلاق في أثناء إجراءات نظر النزاع الجمعي.

٥- يتعين وقف الإضراب أو الإغلاق فور عرض نزاع العمل الجمعي على الجهة المختصة.

وأكد الدستور الفلسطيني. قرار بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٧م بشأن تنظيم

ممارسة حق الإضراب في الوظيفة العمومية.^{٧٢}

المادة (١):

"حق الإضراب مكفول لموظفي الخدمة المدنية وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون".

المادة (٢):

"تطبق أحكام المادة رقم (٦٧) من قانون العمل رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠م المذكور سابقاً والمتعلق بالإضراب في المرافق العامة، على إضراب الموظفين في الوظيفة العمومية".

المادة (٣):

يُمنع جميع أفراد قوى الأمن الفلسطينية من ممارسة الإضراب، ويُعدُّ من يخالف ذلك متمرّدًا ويخضع للعقوبات المنصوص عليها قانونًا.
المادة (٤):

تحظر ممارسة الإضراب على:

١. "موظفي القطاع الصحي، ما عدا الإداريين منهم".
٢. "موظفي الرئاسة".
٣. "موظفي مجلس الوزراء".
٤. "موظفي السلك الدبلوماسي".
٥. "موظفي الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون".
٦. "القضاة وأعضاء النيابة العامة".

المادة (٥):

يُسأل كل من يخالف أحكام هذا القرار بقانون وفقًا لأحكام التشريعات ذات الصلة.

المطلب الثاني: رأي العاملين في المرافق العامة من الإضراب

قام الباحثان بتحديد وجهات نظر معلمي المدارس والاطباء حول الإضراب، وذلك باتباع المنهج الوصفي الكمي لملاءمته لأغراض هذه الدراسة، من خلال عرض استبانة تتكون من ٣٣ فقرة على عينة من المعلمين تكونت من ٢٠٩ معلمين ومعلمة من أعمار ومؤهلات علمية وسنوات خبرة وحالات اجتماعية وأماكن سكن مختلفة. وأظهرت نتائج الجانب العملي من الدراسة أن درجة اتجاهات المعلمين الفلسطينيين نحو الإضراب عن العمل في المدارس الحكومية في فلسطين كانت جميعها بين القليلة والكبيرة جدًا.

الفرع الأول: منهج الدراسة ومجتمعها وعينتها.

أولاً: منهج الدراسة:

من أجل تحديد وجهات نظر معلمي المدارس والأطباء حول إضراب المعلمين والأطباء الحكوميين، قام الباحثان باتباع المنهج الوصفي الكمي لملاءمته لأغراض هذه الدراسة، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى، إذ اعتمد الباحثان؟ على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها، وتم جمع البيانات عن طريق الاستبانة التي تم إعدادها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من معلمي المدارس والأطباء في فلسطين، إذ قام الباحثان؟ باختيار عينة متوفرة من معلمي ومعلمات مدارس فلسطين، وكذلك الأطباء، إذ تم توزيع الأداة إلكترونياً بين عينة الدراسة، وقد استجاب لها (209) معلمين ومعلمات، و(٧٦) طبيباً وطبيبة، فتم اعتمادها كعينة للدراسة. وفيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة بحسب متغيراتها:

جدول (١) توزيع عينة الدراسة من المعلمين حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	43	20.6
	أنثى	166	79.4
	المجموع	209	100.0%
العمر	أقل من ٣٠	67	32.1
	من ٣٠ - ٤٠ سنة	67	32.1
	أكثر من ٤٠	75	35.9
	المجموع	209	100.0%
المؤهل العلمي	دبلوم	15	7.2
	بكالوريوس	143	68.4

24.4	51	دراسات عليا	
100.0%	209	المجموع	
41.1	86	٥ سنوات فأقل	
14.4	30	من ٦-١٠ سنوات	
13.4	28	من ١١-١٥ سنة	سنوات الخبرة
31.1	65	أكثر من ١٥ سنة	
100.0%	209	المجموع	
22.0	46	أعزب/ عذباء	
72.7	152	متزوج/ة	الحالة
3.8	8	مطلق/ة	الاجتماعية
1.4	3	أرمل/ة	
100.0%	209	المجموع	
58.9	123	مدينة	
41.1	86	قرية	مكان السكن
100.0%	209	المجموع	

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة من المعلمين بحسب متغيراتها الديمغرافية^{٧٣}، إذ يبين الجدول تكرار كل متغير ونسبته المئوية.

جدول (2) توزيع عينة الدراسة من الأطباء بحسب متغيراتها المستقلة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
	ذكر	27	35.5
	أنثى	49	64.5
الجنس	المجموع	76	100.0%
	أقل من ٣٠	19	25.0
	من ٣٠-٤٠ سنة	31	40.8
	أكثر من ٤٠	26	34.2
العمر	المجموع	76	100.0%

68.4	52	بكالوريوس	
31.6	24	أعلى	المؤهل
100.0%	76	المجموع	العلمي
41.1	86	٥ سنوات فأقل	
31.6	24	٥ سنوات فأقل	
35.5	27	٦ - ١٠ سنوات	سنوات
3.9	3	١١ - ١٥ سنة	الخبرة
28.9	22	أكثر من ١٥ سنة	
26.3	20	أعزب/ عزباء	
67.1	51	متزوج/ة	الحالة
3.9	3	مطلق/ة	الاجتماعية
2.6	2	أرمل/ة	
100.0%	76	المجموع	
77.6	59	مدينة	مكان
22.4	17	قرية	السكن
100.0%	76	المجموع	

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة من الأطباء بحسب متغيراتها الديمغرافية، إذ يبين الجدول تكرار كل متغير ونسبته المئوية.

الفرع الثاني: أداة الدراسة وصدقها وثباتها وإجراءاتها.

أولاً: أداة الدراسة:

استخدم الباحثان؟ الاستبانة أداة لدراساتها وذلك بعد مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، وتكونت الأداة في صورتها النهائية من (٣٣) فقرة للمعلمين و (٣٢) فقرة للأطباء.

ثانياً: صدق الأداة:

وتم التحقق من صدق الأداة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص والخبرة في مجال العلوم التربوية والتخصصات الأخرى، وطلب منهم بيان الرأي حول فقرات الاستبانة، وذلك بالحذف والتعديل واقتراح فقرات جديدة ومناسبة لموضوع الدراسة.

وقد تم تحكيم الاستبانة من:

- ١- الدكتور معروز علانة، قياس وتقويم، جامعة القدس المفتوحة.
- ٢- الدكتور محمد طالب دبوس، قياس وتقويم، جامعة الاستقلال.
- ١- الدكتور يوسف كليبي، الفقه والتشريع، كلية العلوم والدراسات الإسلامية.
- ٢- الدكتور إياد جبور، الفقه والتشريع، كلية العلوم والدراسات الإسلامية.
- ٣- دكتور جمال قشوع، اللغة العربية، جامعة فلسطين التقنية خضوري.

ثالثاً: ثبات الأداة:

تم استخراج حساب معامل ثبات الأداة، باستخدام معامل الاتساق الداخلي معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha^{٤٤})، إذ بلغ الثبات الكلي للأداة للمعلمين (٨٩,٥) و (٨٤,٩) للأطباء، وهي معاملات ثبات عالٍ، وتفي بأغراض البحث العلمي.

رابعاً: إجراءات الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة على وفق الخطوات الآتية:

١. تطوير أداة الدراسة بصورتها النهائية
٢. تحديد أفراد عينة الدراسة
٣. قام الباحثان بتوزيع الاستبانات بين عينة الدراسة.
٤. إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (برنامج SPSS^{٧٥}).

الفرع الثالث: المعالجة الإحصائية.

بعد جمع البيانات، وترميزها، ومعالجتها بالطرائق الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS، فقد استخدم الباحثان؟ التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، و(اختبارات للعينات المستقلة Independent Sample t – test)، واختبار التباين الثنائي (Multivariate ANOVA^{٧٦}) ومعادلة ألفا كرونباخ

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى إضراب المعلمين الحكوميين من وجهة نظر المعلمين الفلسطينيين، وإضراب الأطباء من وجهة نظر الأطباء الفلسطينيين، ومن أجل تحقيق ذلك استخدم الباحثان استبانة مؤلفة من (٣٣) فقرة للمعلمين و(٣٢) فقرة للأطباء تم توزيعها بين عينة مؤلفة من (٢٠٩) من المعلمين الحكوميين في المدارس الحكومية في فلسطين و(٧٦) من الأطباء.

وتم تصميم الاستبانة على أساس (مقياس ليكرت خماسي الأبعاد)^{٧٧}، وبينت الفقرات وأعطيت الأوزان كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم (٣)

مفتاح تصحيح استجابات عينة الدراسة بحسب مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

تفسير النتائج (مقياس التقويم):

يتم تحويل المتوسطات الحسابية إلى نسب مئوية وتفسر النتائج على هذا الأساس على وفق المعيار التالي للموافقة:

(أكثر من ٨٠%) كبيرة جداً.

(من ٧٠ و أقل من ٨٠%) كبيرة.

(من ٦٠ و أقل من ٧٠%) متوسطة.

(من ٥٠ وأقل من ٦٠%) قليلة.

أقل من ٥٠% درجة قليلة جداً.

وفيما يلي عرض للنتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

نتائج السؤال الأول: ما اتجاهات المعلمين والأطباء الفلسطينيين نحو الإضراب عن

العمل في المدارس والمستشفيات الحكومية في فلسطين؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية

والانحراف المعياري والنسبة المئوية لكل فقرة من فقرات الأداة، وفيما يلي بيان ذلك:

جدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة اتجاهات

المعلمين الفلسطينيين نحو الإضراب عن العمل في المدارس الحكومية في فلسطين

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
١	يؤثر الإضراب سلباً في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين.	3.61	1.33	72.2	كبيرة
٢	يؤدي الإضراب في المرافق العامة إلى زيادة شكاوى الجمهور بشأن نقص الخدمات.	4.00	1.16	80.0	كبيرة جداً
٣	يعد الإضراب في القطاعات الحكومية ضرورياً للحصول على تحسينات في ظروف العمل.	3.78	1.23	75.6	كبيرة
٤	تتأثر المرافق العامة من انخفاض في الإنتاجية في أثناء الإضراب.	3.98	1.09	79.6	كبيرة
٥	يتقهم أفراد المجتمع أسباب الإضراب ويُعده حقاً مشروعاً للعاملين في المرافق العامة.	2.97	1.22	59.4	قليلة
٦	يسبب الإضراب ضرراً مالياً للأفراد الذين يعتمدون على خدمات المرافق العامة.	3.78	1.10	75.6	كبيرة
٧	تُعد الإجراءات المتخذة من السلطات كافية للحد من آثار الإضراب السلبية.	2.56	1.33	51.2	قليلة
٨	يؤدي الإضراب في المرافق التعليمية إلى انخفاض جودة التعليم المقدم للطلاب.	4.23	1.08	84.6	كبيرة جداً
٩	يشعر المواطنون بأنهم متأثرون بنحو مباشر عندما تضرب المرافق العامة عن العمل.	4.00	1.00	80.0	كبيرة جداً
١٠	يفضل الجمهور إيجاد حلول بديلة للإضراب لنفاذي تعطيل الخدمات العامة.	3.98	1.10	79.6	كبيرة



١١	يتسبب الإضراب بتأثير سلبي في الفئات الضعيفة التي تعتمد على الخدمات العامة.	4.00	1.12	80.0	كبيرة جداً
١٢	تتم استعادة مستوى الخدمة الطبيعي بسرعة بعد انتهاء الإضراب في المرافق العامة.	3.11	1.27	62.2	متوسطة
١٣	يؤثر الإضراب سلباً على علاقة الجمهور مع الموظفين في المرافق العامة.	3.42	1.13	68.4	متوسطة
١٤	تعد مدة الإضراب قصيره بحيث لا تؤثر بنحو كبير في المرافق العمومية.	3.03	1.19	60.6	متوسطة
١٥	يعاني العاملون في المرافق العامة من ضغط كبير في أثناء الإضراب.	3.75	1.11	75.0	كبيرة
١٦	تسهم الإضرابات في تعطيل خطط التنمية على المدى الطويل.	3.72	1.09	74.4	كبيرة
١٧	يتسبب الإضراب في خلق فجوات في العمل تؤثر في كفاءة المرافق العامة حتى بعد انتهائه.	3.62	1.10	72.4	كبيرة
١٨	يحتاج الإضراب في المرافق العامة إلى تنظيم وإطار قانوني أكثر وضوحاً.	4.01	1.04	80.2	كبيرة جداً
١٩	يتقبل المواطنون الإضراب في المرافق العامة إذا كانت المطالب عادلة وملحة.	3.41	1.18	68.2	متوسطة
٢٠	يزيد الإضراب من العبء على الموظفين غير المضربين الذين يستمرون في العمل.	3.75	1.24	75.0	كبيرة
٢١	تأثرت جودة التعليم بسبب الإضراب في المدارس والجامعات العامة.	4.22	1.14	84.4	كبيرة جداً
٢٢	كنت مضطراً للبحث عن بدائل للحصول على الخدمات في أثناء الإضراب.	3.78	1.08	75.6	كبيرة
٢٣	اعتقد أن الإضراب كان له تأثير إيجابي في تحسين حقوق العاملين في المرافق العامة.	3.11	1.27	62.2	متوسطة
٢٤	استمرت المعاناة من آثار الإضراب حتى بعد انتهائه.	3.76	1.19	75.2	كبيرة
٢٥	أعتقد أن الإضرابات في المرافق العمومية تحتاج إلى تنظيم أكثر للتقليل من تأثيرها في المواطنين.	3.98	0.96	79.6	كبيرة
٢٦	أسهم الإضراب في تأخير إنجاز بعض المعاملات الشخصية أو المهنية.	3.88	1.04	77.6	كبيرة
٢٧	يسهم الإضراب في زيادة الوعي المجتمعي حول حقوق العاملين ومطالبهم.	3.64	1.18	72.8	كبيرة
٢٨	يجب أن تكون هناك بدائل متاحة لتقديم الخدمات الأساسية في أثناء الإضرابات.	3.84	1.10	76.8	كبيرة
٢٩	أدى الإضراب إلى زيادة الضغوط النفسية التي شعرت بها.	3.59	1.22	71.8	كبيرة

كبيرة	79.8	1.10	3.99	هناك حاجة لتوعية المعلمين بحقوقهم وواجباتهم في أثناء الإضراب.	٣٠
متوسطة	61.6	1.39	3.08	يمكن تحقيق مطالب المعلمين بطرائق أخرى غير الإضراب.	٣١
كبيرة جداً	82.8	1.11	4.14	يقلل تحسين بيئة العمل للمعلمين من حاجتهم للإضراب.	٣٢
كبيرة جداً	84.8	0.99	4.24	يجب اتخاذ تدابير لتقليل تأثير الإضراب في الطلاب.	٣٣
كبيرة	74.0	0.54	3.70	الكلية	

يتضح من البيانات في الجدول رقم (٤) ما يلي:

إن درجة فقرات اتجاهات المعلمين الفلسطينيين نحو الإضراب عن العمل في المدارس الحكومية في فلسطين كانت جميعها بين القليلة والكبيرة جداً.

فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (٥١,٢) إلى (٧٦,٤) وهما الفقرتان (تُعدُّ الإجراءات المتخذة من السلطات كافية للحد من آثار الإضراب السلبية) و(يجب اتخاذ تدابير لتقليل تأثير الإضراب في الطلاب).

وتشير هذه النتيجة إلى أن اتجاهات المعلمين الفلسطينيين نحو الإضراب عن العمل في المدارس الحكومية في فلسطين كانت كبيرة، وذلك بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (٧٤,٠).

أما أعلى الفقرات فكانت يجب اتخاذ تدابير لتقليل تأثير الإضراب في الطلاب، وتأثرت جودة التعليم بسبب الإضراب في المدارس والجامعات العامة، ويقلل تحسين بيئة العمل للمعلمين من حاجتهم للإضراب، ويحتاج الإضراب في المرافق العامة إلى تنظيم وإطار قانوني أكثر وضوحاً، ويتسبب الإضراب في تأثير سلبي في الفئات الضعيفة التي تعتمد على الخدمات العامة، ويشعر المواطنون بأنهم متأثرون بنحو مباشر عندما تضرب المرافق العامة عن العمل، ويؤدي الإضراب في المرافق العامة إلى زيادة شكاوى الجمهور بشأن نقص الخدمات.

أما أدناها فكانت تُعدُّ الإجراءات المتخذة من السلطات كافية للحد من آثار الإضراب السلبية، ويتفهم أفراد المجتمع أسباب الإضراب ويُعده حقاً مشروعاً للعاملين في المرافق العامة، وتعد مدة الإضراب قصيرة بحيث لا تؤثر بنحو كبير في المرافق

العمومية، ويتم استعادة مستوى الخدمة الطبيعي بسرعة بعد انتهاء الإضراب في المرافق العامة، واعتقد أن الإضراب كان له تأثير إيجابي في تحسين حقوق العاملين في المرافق العامة.

وقد يعود السبب إلى: وجود دراية كافية لدى المعلمين كونهم قد مارسوا ظاهرة الإضراب عن العمل في السنوات الماضية، وبذلك كانت استجاباتهم متقاربة، مرتفعة في بعض الأسئلة ومنخفضة في بعضها الآخر.

جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة اتجاهات الأطباء الفلسطينيين نحو الإضراب عن العمل في فلسطين

الدرجة	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال	الرقم
كبيرة	76.4	1.20	3.82	يؤثر الإضراب سلباً في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين	١
كبيرة جداً	82.8	1.00	4.14	يؤدي الإضراب في القطاع الصحي إلى زيادة شكاوى الجمهور بشأن نقص الخدمات	٢
كبيرة	75.0	1.16	3.75	يؤدي الإضراب في القطاع الصحي إلى زيادة شكاوى الجمهور بشأن نقص الخدمات	٣
كبيرة	74.2	1.25	3.71	تعاين القطاعات الصحية من انخفاض في الإنتاجية في أثناء الإضراب	٤
قليلة	٥٤,٥	1.30	2.75	يتفهم أفراد المجتمع أسباب الإضراب ويعدّه حقاً مشروعاً للعاملين في القطاعات الصحية	٥
كبيرة	76.2	1.12	3.81	يسبب الإضراب ضرراً مالياً للأفراد الذين يعتمدون على خدمات القطاع الصحي	٦
قليلة	53.8	1.21	2.69	تُعدّ الإجراءات المتخذة من السلطات كافية للحد من آثار الإضراب السلبية	٧
كبيرة جداً	83.4	0.91	4.17	يشعر المواطنون بأنهم متأثرون بنحو مباشر عندما يضرب الأطباء عن العمل.	٨
كبيرة جداً	76.2	1.18	3.81	يفضل الجمهور إيجاد حلول بديلة للإضراب لتفادي تعطيل الخدمات الصحية العامة	٩
كبيرة	81.8	1.15	4.09	ينسبب الإضراب في تأثير سلبي في الفئات الضعيفة التي تعتمد على الخدمات الصحية العامة.	١٠
كبيرة	72.2	1.21	3.61	تتم استعادة مستوى الخدمة الطبيعي بسرعة بعد انتهاء الإضراب في القطاع الصحي	١١
متوسطة	67.8	1.25	3.39	يؤثر الإضراب سلباً في علاقة الجمهور مع الأطباء.	١٢
قليلة	57.0	1.21	2.85	تعد مدة الإضراب قصيرة بحيث لا تؤثر بنحو كبير في	١٣



القطاعات الصحية				
يعاني العاملون في القطاع الصحي من ضغوط كبيرة في أثناء الإضراب	١٤	4.06	1.04	81.2 كبيرة جداً
تسهم الإضرابات في تعطيل خطط التنمية على المدى الطويل	١٥	3.52	1.18	70.4 كبيرة
يتسبب الإضراب في خلق فجوات في العمل تؤثر في كفاءة القطاع الصحي حتى بعد انتهائه	١٦	3.35	1.10	67.0 كبيرة
يتقبل المواطنون إضراب الأطباء في القطاع الصحي إذا كانت المطالب عادلة وملحة	١٧	2.97	1.25	59.4 كبيرة
يزيد الإضراب من العبء على الأطباء غير المضربين الذين يستمرون في العمل	١٨	4.14	1.12	82.8 كبيرة جداً
اعتقد أن الإضراب كان له تأثير إيجابي في تحسين حقوق العاملين في القطاع الصحي	١٩	3.15	1.35	63.0 متوسطة
استمرت المعاناة من آثار الإضراب حتى بعد انتهائه	٢٠	3.36	1.10	67.2 كبيرة
يسهم الإضراب في زيادة الوعي المجتمعي حول حقوق العاملين ومطالبهم	٢١	3.50	1.17	70.0 كبيرة جداً
يجب أن تكون هناك بدائل متاحة لتقديم الخدمات الأساسية في أثناء الإضراب	٢٢	3.92	1.10	78.4 كبيرة
أدى الإضراب إلى زيادة الضغوط النفسية التي شعرت بها.	٢٣	3.76	1.06	75.2 كبيرة
هناك حاجة لتنوعية الأطباء بحقوقهم وواجباتهم في أثناء الإضراب	٢٤	4.02	1.00630	80.4 كبيرة جداً
يمكن تحقيق مطالب الأطباء بطرائق أخرى غير الإضراب	٢٥	3.47	1.24	69.4 متوسطة
تحسين بيئة العمل للأطباء يقلل من حاجتهم للإضراب	٢٦	4.31	0.83	86.2 كبيرة جداً
يجب اتخاذ تدابير لتقليل تأثير الإضراب في المواطنين.	٢٧	4.11	0.86	82.2 كبيرة جداً
يؤثر الإضراب عن العمل سلباً في تقديم الرعاية الصحية للمرضى	٢٨	3.78	1.08	75.6 كبيرة
يجب أن تكون هناك ضوابط قانونية واضحة تنظم الإضراب في القطاع الصحي	٢٩	4.09	0.94	81.8 كبيرة جداً
يؤثر الإضراب إيجاباً في توحيد صفوف الأطباء للدفاع عن حقوقهم	٣٠	3.81	1.12	76.2 كبيرة
لا يجب أن يُستخدم الإضراب الطبي كوسيلة ضغط إلا في الحالات القصوى.	٣١	4.05	0.92	81.0 كبيرة جداً
تفتح الإضرابات الطبية المجال لتحسين بيئة العمل للأجيال المقبلة من الأطباء	٣٢	3.52	1.17	70.4 كبيرة جداً
الكلية		3.56	0.45	71.2 كبيرة

يتضح من البيانات في الجدول رقم (٥) ما يلي:

إن درجة فقرات اتجاهات الأطباء الفلسطينيين نحو الإضراب عن العمل في المستشفيات الحكومية في فلسطين كانت جميعها بين القليلة والكبيرة جداً.

فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (٥٣,٨) إلى (٨٣,٤)، وهما الفقرتان (تُعَدُّ الإجراءات المتخذة من السلطات كافية للحد من آثار الإضراب السلبية) و(تحسين بيئة العمل للأطباء يقلل من حاجتهم للإضراب).

وتشير هذه النتيجة إلى أن اتجاهات الأطباء الفلسطينيين نحو الإضراب عن العمل في المستشفيات الحكومية في فلسطين كانت كبيرة، وذلك بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (٧١,٢).

أما أعلى الفقرات فكانت: يشعر المواطنون بأنهم متأثرون بنحو مباشر عندما يضرب الأطباء عن العمل، ويؤدي الإضراب في القطاع الصحي إلى زيادة شكاوى الجمهور بشأن نقص الخدمات، ويشعر المواطنون بأنهم متأثرون بنحو مباشر عندما يضرب الأطباء عن العمل، ويتسبب الإضراب بتأثير سلبي في الفئات الضعيفة التي تعتمد على الخدمات الصحية العامة، ويعاني العاملون في القطاع الصحي من ضغوط كبيرة في أثناء الإضراب، ويزيد الإضراب من العبء على الأطباء غير المضربين الذين يستمرون في العمل، وهناك حاجة لتوعية الأطباء بحقوقهم وواجباتهم في أثناء الإضراب، ويجب اتخاذ تدابير لتقليل تأثير الإضراب في المواطنين، ولا يجب أن يُستخدم الإضراب الطبي كوسيلة ضغط إلا في الحالات القصوى.

أما أدناها فكانت تعد مدة الإضراب قصيرة بحيث لا تؤثر بنحو كبير في القطاعات الصحية، وتُعَدُّ الإجراءات المتخذة من السلطات كافية للحد من آثار الإضراب السلبية، ويتفهم أفراد المجتمع أسباب الإضراب ويُعَدُّ حقاً مشروعاً للعاملين في القطاعات الصحية.

وقد يعود السبب إلى: وجود دراية كافية لدى الأطباء كونهم قد مارسوا ظاهرة الإضراب عن العمل في السنوات الماضية، وبذلك كانت استجاباتهم متقاربة، مرتفعة في بعض الأسئلة ومنخفضة في بعضها الآخر.

نتائج السؤال الثاني: هل تختلف استجابات المعلمين والأطباء الفلسطينيين نحو الإضراب عن العمل في فلسطين باختلاف متغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام اختبار التباين المتعدد (**Multivariate ANOVA**^{٧٨})، كالآتي:

جدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المعلمين حول الإضراب عن العمل في المدارس الحكومية في فلسطين باختلاف متغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن

المتغير	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	43	3.62	0.61
	أنثى	166	3.72	0.51
	الكلية	209	3.70	0.54
العمر	أقل من ٣٠	67	3.67	0.51
	من ٣٠ - ٤٠ سنة	67	3.75	0.48
	أكثر من ٤٠	75	3.67	0.60
	الكلية	209	3.70	0.54
المؤهل العلمي	دبلوم	15	3.94	0.45
	بكالوريوس	143	3.61	0.57
	دراسات عليا	51	3.85	0.41
	الكلية	209	3.70	0.54
سنوات الخبرة	٥ سنوات فأقل	86	3.71	0.47
	من ٦ - ١٠ سنوات	30	3.78	0.46
	من ١١ - ١٥ سنة	28	3.63	0.59
	أكثر من ١٥ سنة	65	3.67	0.62
	الكلية	209	3.70	0.54
الحالة الاجتماعية	أعزب/ عذباء	46	3.74	0.52
	متزوج/ة	152	3.71	0.52
	مطلق/ة	8	3.49	0.50
	أرمل/ة	3	2.90	1.19
	الكلية	209	3.70	0.54

0.52	3.71	123	مدينة	مكان السكن
0.56	3.67	86	قرية	
0.54	3.70	209	الكلي	

يتضح من الجدول (٦) وجود فروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة من المعلمين حول الإضراب عن العمل في المدارس الحكومية في فلسطين باختلاف متغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن.

ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين المتعدد Univariate كما يبين الجدول (٧).

جدول (٧)

نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد Univariate لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة من المعلمين حول الإضراب عن العمل في المدارس الحكومية في فلسطين باختلاف متغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن

متوسطات استجابات عينة الدراسة من المعلمين حول الإضراب عن العمل في المدارس الحكومية في فلسطين باختلاف متغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن					المتغير
الدلالة	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.640	0.220	0.061	1	0.061	الجنس
0.361	1.026	0.285	2	0.569	العمر
0.128	2.086	0.579	2	1.157	المؤهل
0.921	0.164	0.045	3	0.136	الخبرة
0.365	1.069	.296	3	0.889	الحالة
0.921	.010	.003	1	0.003	السكن

* (دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$).

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (٧) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ باستجابات أفراد عينة الدراسة نحو فروق دالة إحصائيًا

في متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو الإضراب عن العمل في المدارس الحكومية في فلسطين باختلاف متغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن، فقد بلغت قيم مستوى الدلالة على التوالي (٠,٦٤٠، و٠,٣٦١، و٠,١٢٨، و٠,٩٢١، و٠,٣٦٥، و٠,٩٢١) وهذه القيم أكبر من (٠,٠٥).

تدل الاجابات على أن المعلمين من عينة الدراسة على دراية تامة حول الإضراب عن العمل في المدارس في فلسطين بغض النظر عن اختلاف مستوياتهم في الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن، وذلك كونهم قد خاضوا فترات إضراب كبيرة ويعيشون الظروف نفسها ويعانون المعاناة معاً، مما أثرت فيهم وأسرههم وزادت من تدمرهم ومشاكلهم من دون الإسراع في حل مشكلاتهم من أصحاب القرار السياسي في فلسطين.

جدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الأطباء حول الإضراب عن العمل في المرافق الصحية الحكومية في فلسطين باختلاف متغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن.

المتغير	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	27	3.65	0.53
	أنثى	49	3.51	0.39
	الكل	76	3.56	0.45
العمر	أقل من ٣٠	19	3.53	0.41
	من ٣٠ - ٤٠ سنة	31	3.45	0.44
	أكثر من ٤٠	26	3.71	0.45
	الكل	76	3.56	0.45
المؤهل العلمي	بكالوريوس	52	3.49	0.46
	دراسات عليا	24	3.71	0.39
	الكل	76	3.56	0.45
سنوات الخبرة	٥ سنوات فأقل	24	3.55	0.44
	من ٦ - ١٠ سنوات	27	3.54	0.36

0.25	3.38	3	من ١١-١٥ سنة	الحالة الاجتماعية
0.57	3.62	22	أكثر من ١٥ سنة	
0.45	3.56	76	الكلية	
0.43	3.51	20	أعزب/ أعزباء	
0.46	3.60	51	متزوج/ة	
0.05	3.59	3	مطلق/ة	
0.19	3.04	2	أرمل/ة	
0.45	3.56	76	الكلية	مكان السكن
0.41	3.61	59	مدينة	
0.54	3.40	17	قرية	
0.45	3.56	76	الكلية	

يتضح من الجدول (٨) وجود فروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة من الأطباء حول الإضراب عن العمل في المرافق الصحية الحكومية في فلسطين باختلاف متغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن.

ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين المتعدد Univariate كما يبين الجدول (٩).

جدول (٩)

نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد Univariate لدلالة الفروق في متوسطات

استجابات عينة الدراسة من الأطباء حول الإضراب عن العمل في المرافق الصحية الحكومية في فلسطين باختلاف متغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن

متوسطات استجابات عينة الدراسة من الأطباء حول الإضراب عن العمل في المرافق الصحية الحكومية في فلسطين باختلاف متغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن					المتغير
الدلالة	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.290	1.148	0.175	1	0.175	الجنس
0.792	0.235	0.036	2	0.072	العمر
0.535	0.392	0.060	1	0.060	المؤهل

0.781	0.362	0.055	3	0.165	الخبرة
0.815	0.315	0.048	3	0.144	الحالة
0.489	0.487	0.074	1	0.074	السكن

* (دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$).

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (٩) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ باستجابات أفراد عينة الدراسة من الأطباء نحو الإضراب عن العمل في المرافق الصحية الحكومية في فلسطين باختلاف متغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن، فقد بلغت قيم مستوى الدلالة على التوالي (٠,٢٩٠، و٠,٧٩٢، و٠,٥٣٥، و٠,٧٨١، و٠,٨١٥، و٠,٤٨٩)، وهذه القيم أكبر من (٠,٠٥).

وقد يرجع السبب في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية إلى أنَّ الأطباء مقتنعون تماماً بأهمية الإضراب من أجل انتزاع حقوقهم التي يستحقونها كغيرهم من القطاعات الأخرى في فلسطين أو بقية دول العالم التي تحترم شعوبها وتسعى دائماً إلى إشباع حاجاتهم الأساسية.

وهذا يعني أن الأطباء من عينة الدراسة على دراية تامة حول الإضراب عن العمل في المرافق الصحية الحكومية في فلسطين ورغم حساسية عملهم بغض النظر عن اختلاف مستوياتهم في الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن كونهم قد خاضوا فترات إضراب كبيرة.

وقد يعود السبب أيضاً إلى قناعة عينة الدراسة من الأطباء والمعلمين بأهمية رفع أدائهم الوظيفي ونموهم الشخصي بتحقيق إنجازات الحصول على التقدير من الآخرين، ويكون ذلك بتحسين أنظمة الحوافز والترقيات والرواتب وغيرها.

الخاتمة

أولاً: أهم النتائج:

- (١) يُعدُّ الإضراب وسيلة قانونية يلجأ إليها العمال لتحقيق مطالبهم المهنية والاقتصادية، شريطة أن يتم في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها.
- (٢) لم يتطرق فقهاء الشريعة الإسلامية قديماً إلى بيان وتوضيح حكم الإضراب، واختلف علماء الشريعة المعاصرين في حكم إضراب العمال عن العمل، فبعضهم يجيزه وبعضهم الآخر يحرمه، أما العلماء الذين يجيزونه فقد وضعوا شروطاً وضوابطاً لممارسة الإضراب عن العمل، أهمها: أن يهدف لتحقيق حقوق مشروعة ويتم بوسائل سلمية، وأن يتم الإضراب بعد استنفاد جميع الوسائل المتاحة كالتفاوض، وأن لا يلحق أضراراً بالمجتمع أو الأفراد.
- (٣) يتفق علماء الشريعة الإسلامية المجيزون للإضراب على أن الإضراب ليس مقصوداً لذاته بل وسيلة لتحقيق المصالح، بشرط ألا يؤدي إلى ضرر أكبر من المصلحة المرجوة.
- (٤) إذا كان الإضراب يؤدي إلى تعطيل مصالح ضرورية أو حيوية للأمة، كالصحة والتعليم والأمن، فإنه يكون غير جائز شرعاً، لكونه مخالفاً لمقصد الشريعة في الحفاظ على المصالح العامة ودفع الضرر.
- (٥) للإضراب تأثير في العمال وأصحاب العمل، فمن إيجابيات الإضراب:
 - يُعزز من قدرة العمال على التفاوض ويوفر لهم وسيلة للمطالبة بحقوقهم.
 - ومن سلبياته: قد يؤدي إلى تعطيل الإنتاج أو الإضرار بالعلاقات بين العمال وأصحاب العمل.
- (٦) الإضراب غير المشروع يعرض العمال للمساءلة القانونية، سواء كانت مدنية أو إدارية أو جزائية، مما يؤكد أهمية الالتزام بالقوانين المنظمة له.



٧) تفيد استبانة رأي العاملين في المرافق العمومية حول الإضراب أن المعلمين والأطباء قد خاضوا تجربة الإضراب عن العمل أكثر من غيرهم، وبالتالي هم على دراية تامة بالإضراب عن العمل، وبالتالي كانت استجاباتهم مرتفعة.

٨) إن المعلمين والأطباء من عينة الدراسة على اختلاف مستوياتهم في الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن، أهدافهم من الإضراب عن العمل كانت متشابهة، وبالتالي لا يوجد اختلافات في استجاباتهم على أسئلة الدراسة؛ لأنهم على دراية تامة حول الإضراب عن العمل في المدارس الحكومية والمرافق الصحية في فلسطين.

ثانياً: التوصيات:

- بناءً على النتائج السابقة للدراسة، نوصي بعدة توصيات، من أهمها:
- ١) تعزيز الحوار والتفاوض بين العمال وأصحاب العمل كوسيلة أولى لحل النزاعات وتجنب الإضراب، مع تفعيل آليات الوساطة والتحكيم الشرعي والقانوني.
 - ٢) تطوير تشريعات واضحة تنظم الإضراب بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث تحدد شروطه وضوابطه بما يحقق المصلحة العامة ويحفظ الحقوق.
 - ٣) تأكيد أهمية صياغة عقود عمل عادلة تحفظ حقوق العمال وتلزمهم بواجباتهم، مما يقلل الحاجة إلى الإضراب كوسيلة لتحقيق المطالب.
 - ٤) يجب نشر الوعي بين العاملين وأرباب العمل حول الأحكام الشرعية المتعلقة بالإضراب، لضمان عدم استخدامه بطريقة تخالف الشريعة أو تتسبب في الإضرار بالمصالح العامة.

٥) يجب على المعلمين أو من ينوب عنهم مراعاة مصلحة الطلاب في أثناء الإضراب، بأن لا يسبب الإضراب تأثير في جودة التعليم، واتخاذ تدابير محكمة لذلك.

٦) توفير بيئة عمل عادلة ومريحة تُقلل من الشعور بالظلم، مما يسهم في تقليل الإضرابات وتحقيق الاستقرار المهني.

قائمة المصادر والمراجع:

١. اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، 4 تموز/ يوليه ١٩٥٠.
٢. أحمد عز الدين أسعد، العصيان المدني، (٢٠٢١)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت.
٣. إدريس، خالد مصطفى علي فهمي، النظام القانوني للحق في الإضراب، (٢٠٢٢)، مصر.
٤. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (٢٦).
٥. الألباني، محمد بن ناصر الدين، مصابيح التنوير على صحيح الجامع الصغير.
٦. الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، رقم الحديث ١٤١٩، المكتب الإسلامي- بيروت.
٧. الباحسين، يعقوب بن عبد الوهاب، قاعدة الأمور بمقاصدها دراسة نظرية تأصيلية، (٢٠١١)، مكتبة الرشد- الرياض.
٨. البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفي، صحيح البخاري، شرح فتح الباري، دار ابن كثير، دار اليمامة- دمشق.
٩. البرعي، أحمد حسن، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، دار الفكر العربي- القاهرة.

١٠. بركات، زياد، القياس والتقويم النفسي والتربوي بين النظرية والتطبيق، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، ٢٠١٨م.
١١. بوشان، عدنان، مدى مشروعية اقتطاع الإدارة من أجور الموظفين المصريين، (٢٠١٦).
١٢. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورة بن الضحاك، سنن الترمذي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.
١٣. التهامي، سامح عبد الواحد، المسؤولية المدنية عن ممارسة الإضراب عن العمل، (٢٠١٩)، جامعة المنصورة - كلية الحقوق.
١٤. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، ط١.
١٥. الجبالي، على محمد، أحقية الموظفين العاملين في الإضراب في القانون الأردني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، (٢٠١٤)، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
١٦. جونسون، مايكل، تاريخ الحركة العمالية الأمريكية، (٢٠٠٥)، دار العلوم.
١٧. جيري، نجيب، القاضي الإداري وضوابط ممارسة حق الإضراب في المرافق العامة، (٢٠١٢).
١٨. الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١.
١٩. خضير، منير عبد الله، إضراب العمال عن العمل، (٢٠١٣)، جامعة آل البيت، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية.
٢٠. ابو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السَّجِسْتَانِي، سنن أبي داود، صيدا - بيروت.

٢١. الدريني، فتحي، نظرية التعسف في استعمال الحق، (١٩٨٨)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤.
٢٢. الدسوقي، إبراهيم أبو الليل، التنظيم القانوني لعلاقات العمل الجماعية، كلية الحقوق - جامعة الكويت.
٢٣. دياب، فوزي إبراهيم محمد، (٢٠٢٠)، التنظيم القانوني لحق الإضراب في المرافق العامة، جامعة مصراته - كلية القانون.
٢٤. الريسوني، أحمد الريسوني، مدخل إلى مقاصد الشريعة، (٢٠١٣)، دار الكلمة للنشر والتوزيع.
٢٥. الزهاوي، سعيد أمجد، نظرية التعسف في استعمال الحق، ط١، دار الاتحاد - القاهرة.
٢٦. سليم، كاوة ياسين، التنظيم القانوني لحق الموظف العام في الإضراب، (٢٠٢١)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية.
٢٧. سليمان بن محمد، شرح منهج السالكين وتوضيح الفقه في الدين.
٢٨. ابن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن بشير الأزدي، تفسير مقاتل بن سليمان، دار إحياء التراث - بيروت.
٢٩. السنهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد - مصادر الالتزام، ج١، ط٢، دار النهضة العربية، ١٩٩٨م.
٣٠. سهيل الأحمد، وعلي أبو مارية، الإضراب عن العمل - دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، (٢٠١٢)، بحث منشور بمجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد (٢٦)، العدد (٦).
٣١. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، (١٩٨٣)، دار الكتب العلمية.

٣٢. الشاطبي، ابو اسحاق ابراهيم بن موسى، الموافقات، تح: ابو عبيده السلمان، دار ابن دفعان.
٣٣. الشاوي، محمد بن صالح، التحفة الملكية في توضيح أهم القواعد الفقهية، أوقاف الشيخ محمد بن صالح الشاوي.
٣٤. شوقي بركاني، الخطأ التأديبي في قانون الوظيفة العامة الجزائري، (٢٠١٨).
٣٥. الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، مسند أحمد بن حنبل، عالم الكتب- بيروت.
٣٦. الصادق، أحمد، الإضرابات في الشريعة الإسلامية، (٢٠١٣)، دار الفكر.
٣٧. الصنديد، بلال عقل، الإضراب في المرافق العامة بين الحرية الدستورية والتنظيم القانوني، الكويت.
٣٨. ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار، (١٩٦٦ م)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي- مصر.
٣٩. عبد السلام، محمد، القياس النفسي التربوي، مكتبة النهضة المصرية، (٢٠٠٠م)، ط ٦.
٤٠. عبد الفتاح، عبد الباقي، قانون العمل الكويتي، (١٩٧٥)، الكويت.
٤١. عبد المعطي، أمل محمد، حق الإضراب والتظاهر في النظم السياسية المعاصرة، (٢٠٠٠)، ط ٢، دار النهضة العربية، القاهرة.
٤٢. عبد الوهاب خلاف، مصالح التشريع الاسلامي فيما لا نص فيه، (٢٠١٤م)، دار القلم للنشر و التوزيع- الكويت.
٤٣. العتيبي، سعود بن عبد العالي البارودي، الموسوعة الجنائية الإسلامية، الرياض، ط ٢.
٤٤. عتيقة بلجل، الإضراب في المرافق العامة، (٢٠٠٥)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.



٤٥. عزيز، هشام أحمد فؤاد، أحكام الإضراب وضوابطه بين الفقه والقانون، (٢٠١٣)، دار اليسر- القاهرة.
٤٦. عليان، أحمد، الإضرابات العمالية الفلسطينية في القرن الحادي والعشرين، (٢٠٢٠)، دار النشر العربي.
٤٧. عويسات، الحسن، الضمانات والضوابط القانونية لممارسة حق الإضراب في الوظيفة العامة، (٢٠١٧)، كلية الحقوق والعلوم السياسية- الجزائر.
٤٨. فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
٤٩. الفضلي، دهام بن كريم بن شبيب أبو خشبة، الامتناع الجماعي عن العمل في قطاع العمل الأهلي في فقه السياسة الشرعية، (٢٠١٧)، جامعة القاهرة- كلية دار العلوم.
٥٠. قانون الأساسي الفلسطيني المادة (٢٤).
٥١. قانون العمل الفلسطيني، رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠.
٥٢. قانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣م.
٥٣. ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني لابن قدامة، القاهرة.
٥٤. قرار بشأن تنظيم ممارسة حق الإضراب في الوظيفة العمومية، قانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٧م.
٥٥. القرضاوي، يوسف، الفتاوى العصرية، (٢٠١٠)، مؤسسة الرسالة.
٥٦. ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب العلمية- بيروت.
٥٧. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن.

٥٨. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط٤، القاهرة/ مكتبة الشروق الدولية.
٥٩. المحمودي، ميثم غانم جبر، حق الإضراب بين الحظر والإباحة، دراسة مقارنة، (٢٠١٦)، دار الفكر والقانون، مصر، ط١.
٦٠. مرسوم رقم ٢،٢ ١٩٥٨، المنظم لممارسة الحق النقابي، المنشور بالجريدة الرسمية عدد ٢٣٧٢ بتاريخ ١١ أبريل ١٩٥٨.
٦١. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، القاهرة.
٦٢. مصطفى خضر، ماهية الإضراب وحق ممارسته بين القيود والآثار، (٢٠٢١)، دراسة قانونية تحليلية مقارنة مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية.
٦٣. معاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، ٢٠٠٦م.
٦٤. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، تأثيرات تطبيق قانون العمل الفلسطيني على تنافسية القطاع الخاص.
٦٥. معين البرغوثي، أثر إضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين، رام الله، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٦م.
٦٦. منصور، محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، تفسير الماتريدي، (٢٠٠٥م)، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط١.
٦٧. منصور، محمد حسين، قانون العمل، دار الجامعة الجديدة للنشر، (٢٠١١)، الإسكندرية.
٦٨. منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر- بيروت، ط٣.
٦٩. ميثاق الاجتماعي الأوروبي، 26 شباط/ فبراير عام ١٩٦٥.
٧٠. ميثاق العربي لحقوق الإنسان، 23 مايو/ أيار ٢٠٠٤.

٧١. النيسابوري، محمد بن الحسين بن محمد أبو عبد الرحمن السلمي، تفسير السلمي، (٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية لبنان/ بيروت، ط١.
٧٢. هيئة المستقلة لحقوق الانسان، التقرير السنوي الثامن والعشرون، ١ كانون الثاني (يناير) - ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٢.
٧٣. ونشريسي، احمد بن يحيى، ايضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط١.
٧٤. اليوبي، محمد سعد بن أحمد بن مسعود، مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، (١٩٩٨م)، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط١.
٧٥. يوسف، عادل، حقوق العمال وآليات حماية العمل من الإضراب، (٢٠١٩)، دار العلوم.

List of Sources and References:

1. Freedom of Association and Protection of the Right to Organise Convention, July 4, 1950.
2. Ahmed Ezz El-Din Asaad, Civil Disobedience (2021), Arab Center for Research and Policy Studies, 1st ed., Beirut.
3. Idris, Khaled Mustafa Ali Fahmy, The Legal System of the Right to Strike (2022), Egypt.
4. Universal Declaration of Human Rights, Article 26.
5. Al-Albani, Muhammad ibn Nasir al-Din, Lamps of Enlightenment on Sahih al-Jami' al-Saghir.

6. Al-Albani, Muhammad Nasir al-Din, Quenching Thirst in the Authentication of Hadiths of Manar al-Sabil, Hadith No. 1419, Islamic Office – Beirut.
7. Al-Bahsin, Yaqoub ibn Abd al-Wahhab, The Principle of Actions Being Based on Intentions: A Theoretical and Foundational Study (2011), Al-Rushd Library – Riyadh.
8. Al-Bukhari, Abu Abdullah Muhammad ibn Ismail al-Ju'fi, Sahih al-Bukhari, Sharh Fath al-Bari, Dar Ibn Kathir, Dar al-Yamamah – Damascus.
8. Al-Bar'i, Ahmad Hassan, The Industrial Revolution and its Social and Legal Effects, Dar al-Fikr al-Arabi – Cairo.
9. Barakat, Ziyad, Psychological and Educational Measurement and Evaluation: Between Theory and Application, Al-Quds Open University, Ramallah, 2018.
10. Bushan, Adnan, The Legality of Administrative Deductions from Egyptian Employees' Wages (2016).
11. Al-Tirmidhi, Muhammad ibn Isa ibn Sawrah ibn al-Dahhak, Sunan al-Tirmidhi, Mustafa al-Babi al-Halabi Library and Printing Company – Egypt.
12. Al-Tuhami, Sameh Abdel Wahed, Civil Liability for Exercising the Right to Strike (2019), Mansoura University – Faculty of Law.
14. Ibn Taymiyyah, Taqi al-Din Abu al-Abbas, *Islamic Governance in Reforming the Ruler and

- the Ruled*, Ministry of Islamic Affairs, Endowments, Call and Guidance – Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed.
13. Al-Jabali, Ali Muhammad, *The Right of Employees to Strike in Jordanian Law: A Comparative Study*, Master's Thesis, (2014), Faculty of Law, Middle East University, Jordan.
 14. Johnson, Michael, *A History of the American Labor Movement*, (2005), Dar al-Ulum.
 15. Jerry, Najib, *The Administrative Judge and the Regulations Governing the Right to Strike in Public Utilities*, (2012).
 16. Al-Hakim, Muhammad ibn Abdullah Abu Abdullah, *Al-Mustadrak 'ala al-Sahihayn*, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah – Beirut, 1st ed.
 17. Khudair, Munir Abdullah, *Workers' Strikes*, (2013), Al al-Bayt University, *Jordanian Journal of Islamic Studies*.
 20. Abu Dawud, Sulayman ibn al-Ash'ath ibn Ishaq al-Sijistani, Sunan Abi Dawud, Sidon – Beirut.
 18. Al-Darini, Fathi, The Theory of Abuse of Rights (1988), Al-Risalah Foundation, Beirut, 4th ed.
 19. Al-Dasouqi, Ibrahim Abu Al-Layl, The Legal Regulation of Collective Labor Relations, Faculty of Law, Kuwait University.

20. Diab, Fawzi Ibrahim Muhammad (2020), The Legal Regulation of the Right to Strike in Public Utilities, Misrata University, Faculty of Law.
21. Al-Raisouni, Ahmed Al-Raisouni, An Introduction to the Objectives of Sharia (2013), Dar Al-Kalima for Publishing and Distribution.
22. Al-Zahawi, Saeed Amjad, The Theory of Abuse of Rights, 1st ed., Dar Al-Ittihad, Cairo.
23. Salim, Kawa Yassin, The Legal Regulation of the Public Employee's Right to Strike (2021), Journal of the Faculty of Law for Legal and Political Sciences.
24. Sulayman ibn Muhammad, Explanation of the Path of the Seekers and Clarification of Jurisprudence in Religion.
25. Ibn Sulayman, Abu Al-Hasan Muqatil ibn Bashir Al-Azdi, The Interpretation of Muqatil ibn Sulayman, Dar Ihya Al-Turath, Beirut.
26. Al-Sanhuri, Abd al-Razzaq, Al-Wasit fi Sharh al-Qanun al-Madani al-Jadid – Masadir al-Iltizam (The Mediator in Explaining the New Civil Law – Sources of Obligation), Vol. 1, 2nd ed., Dar al-Nahda al-Arabiya, 1998.
27. Suhayl al-Ahmad and Ali Abu Mariya, Al-Idrib 'an al-'Amal – Dirasa Muqarana bayna al-Qanun wa al-Fiqh al-Islami (Strikes in Work – A Comparative Study between

- Law and Islamic Jurisprudence), (2012), research published in the An-Najah University Journal for Research (Humanities), Vol. (26), No. (6).
28. Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman, Al-Ashbah wa al-Naza'ir fi Qawa'id wa Furu' Fiqh al-Shafi'iyya (Similarities and Analogies in the Rules and Branches of Shafi'i Jurisprudence), (1983), Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.
29. Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim ibn Musa, Al-Muwafaqat, ed. Abu Ubaidah al-Salman, Dar Ibn Da'fan.
30. Al-Shawi, Muhammad ibn Salih, Al-Tuhfa al-Malikiyya fi Tawdih Ahamm al-Qawa'id al-Fiqhiyya (The Royal Gift in Clarifying the Most Important Jurisprudential Rules), Awqaf al-Sheikh Muhammad ibn Salih al-Shawi.
31. Shawqi Barkani, Al-Khat al-Ta'dibi fi Qanun al-Wazaifa al-'Amm al-Jaza'iri (Disciplinary Error in the Algerian Public Service Law), (2013), Dar Al-Fikr.
32. Al-Sandid, Bilal Aql, Strikes in Public Utilities Between Constitutional Freedom and Legal Regulation, Kuwait.
33. Ibn Abidin, Muhammad Amin, Commentary on Radd Al-Muhtar (1966), Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library, Egypt.

34. Abd Al-Salam, Muhammad, Educational Psychological Measurement, Al-Nahda Al-Masriya Library (2000), 6th ed.
35. Abd Al-Fattah, Abd Al-Baqi, Kuwaiti Labor Law (1975), Kuwait.
36. Abd Al-Mu'ti, Amal Muhammad, The Right to Strike and Demonstrate in Contemporary Political Systems (2000), 2nd ed., Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.
37. Abd Al-Wahhab Khallaf, The Interests of Islamic Legislation in Matters Not Concerned with It (2014), Dar Al-Qalam for Publishing and Distribution, Kuwait.
38. Al-Utaibi, Saud bin Abd Al-Aali Al-Baroudi, The Islamic Criminal Encyclopedia Riyadh, 2nd ed.
39. Atika Beljebel, Strikes in Public Utilities (2005), Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khider University of Biskra.
40. Aziz, Hisham Ahmed Fouad, The Rulings and Regulations of Strikes: Between Jurisprudence and Law (2013), Dar Al-Yusr, Cairo.
41. Alian, Ahmed, Palestinian Labor Strikes in the 21st Century (2020), Arab Publishing House.

42. Awaisat, Al-Hassan, Legal Guarantees and Regulations for Exercising the Right to Strike in the Public Sector (2017), Faculty of Law and Political Science, Algeria.
43. Fakhr al-Din al-Razi, Abu Abdullah Muhammad ibn Umar ibn al-Hasan, The Great Commentary, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut.
44. Al-Fadhli, Daham ibn Karim ibn Shabib Abu Khashaba, Collective Abstention from Work in the Civil Sector in Islamic Political Jurisprudence (2017), Cairo University, Faculty of Dar al-Ulum.
45. Palestinian Basic Law, Article (24).
46. Palestinian Labor Law
47. Al-Razi, Fakhr al-Din, Abu 'Abd Allah Muhammad ibn 'Umar ibn al-Hasan. *Al-Tafsir al-Kabir*. Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut.
48. Al-Fudayli, Duham ibn Karim ibn Shabib Abu Khashabah. *Al-Imtina' al-Jama'i 'an al-'Amal fi Qita' al-'Amal al-Ahli fi Fiqh al-Siyasah al-Shar'iyyah* (2017). Cairo University, Faculty of Dar al-'Ulum.
49. *Palestinian Basic Law*, Article 24.
50. *Palestinian Labour Law*, No. 7 of 2000.
51. *Egyptian Labour Law*, No. 12 of 2003.
52. Ibn Qudamah, Abu Muhammad 'Abd Allah ibn Ahmad ibn Muhammad. *Al-Mughni*. Cairo.
53. *Law No. 11 of 2017 on Regulating the Exercise of the Right to Strike in the Public Service*.
54. Al-Qaradawi, Yusuf. *Al-Fatawa al-'Asriyyah* (2010). Mu'assasat al-Risalah.

55. Ibn al-Qayyim, Muhammad ibn Abi Bakr ibn Ayyub al-Jawziyyah. *I'lam al-Muwaqqi'in 'an Rabb al-'Alamin*. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut.
56. Ibn Majah, Abu 'Abd Allah Muhammad ibn Yazid al-Qazwini. *Sunan Ibn Majah*. Bayt al-Afkar al-Dawliyyah, Amman, Jordan.
57. Cairo Arabic Language Academy. *Al-Mu'jam al-Wasit*. 4th ed. Cairo: Maktabat al-Shuruq al-Dawliyyah.
58. Al-Mahmudi, Maytham Ghanim Jabr. *Haqq al-I'darab bayna al-Hazr wa al-Ibahah: Dirasah Muqaranah* (2016). Dar al-Fikr wa al-Qanun, Egypt, 1st ed.
59. *Decree No. 2.2.1958 Regulating the Exercise of Trade Union Rights*, published in the Official Gazette, No. 2372, April 11, 1958.
60. Muslim, Abu al-Husayn Muslim ibn al-Hajjaj al-Qushayri. *Sahih Muslim*. Cairo.
61. Mustafa Khidr. *Mahiyyat al-I'darab wa Haqq Mumarasatihi bayna al-Quyud wa al-Athar* (2021): An Analytical Comparative Legal Study. *Journal of the Faculty of Law for Legal and Political Sciences*.
62. *Core International Human Rights Treaties*. United Nations, New York and Geneva, 2006.
63. Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS). *The Effects of Applying the Palestinian Labour Law on the Competitiveness of the Private Sector*.
64. Mu'in al-Barghuthi. *The Impact of Public Employees' Strikes on Vital Sectors in Palestine*. Ramallah: Palestinian Independent Commission for Citizens' Rights, 2006. [Source record](#)
65. Al-Maturidi, Muhammad ibn Muhammad ibn Mahmud Mansur. *Tafsir al-Maturidi* (2005). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed.

66. Mansur, Muhammad Husayn. *Qanun al-'Amal* (Labour Law) (2011). Dar al-Jami'ah al-Jadidah li al-Nashr, Alexandria.
67. Ibn Manzur, Muhammad ibn Mukarram ibn 'Ali. *Lisan al-'Arab*. Dar Sadir, Beirut, 3rd ed.
68. *European Social Charter*, February 26, 1965.
69. *Arab Charter on Human Rights*, May 23, 2004.
70. Al-Naysaburi, Muhammad ibn al-Husayn ibn Muhammad Abu 'Abd al-Rahman al-Sulami. *Tafsir al-Sulami* (2001). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed.
71. Independent Commission for Human Rights. *The Twenty-Eighth Annual Report*, January 1–December 31, 2022.
72. Al-Wansharisi, Ahmad ibn Yahya. *Idah al-Masalik ila Qawa'id al-Imam Abi 'Abd Allah Malik*. Dar Ibn Hazm li al-Tiba'ah wa al-Nashr wa al-Tawzi', Beirut, Lebanon, 1st ed.
73. Al-Yubi, Muhammad Sa'd ibn Ahmad ibn Mas'ud. *Maqasid al-Shari'ah al-Islamiyyah wa 'Alaqtuha bi al-Adillah al-Shar'iyyah* (1998). Dar al-Hijrah li al-Nashr wa al-Tawzi', 1st ed.
74. Yusuf, 'Adil. *Huquq al-'Ummal wa Aliyyat Himayat al-'Amal min al-I'darab* (2019). Dar al-'Ulum.

qayimat almawarid walmurajaeati:

1. alhuriyat fi alhuriyat walhuquq altanzimiati, 4 yulyu/tumuz 1950.
2. Ahmad eizi aldiyn 'aseadu, namudhajiun ealamay, (2021), almarkaz alearabiu lil'abhath wadirasat namudhajiatur, ta1, bayrut.

- ' .ʕiidris, khalid mustafi eali fahmi, alnizam alsaagiq lihiq fi al'iidrabi, (2022), masr.
- .ʕal'iieelan alealamiu ean huquq al'iinsani, almada (26.)
- ' .ʕuwdi, muhamad bin nasir aldiyn, masabih altanwir ealaa sahih aljamie alsaghiri.
- ' .ʕuwddi, muhamad nasir aldiyn, 'iirwa' alghalil fi takhrij 'ahadith manar alsabil, raqm alhadith 1419, almaktab al'iislamii – bayrut.
- .ʕalbahisinu, yaequb bn eabd alwahaabi, qaeidat al'umur bimaqasidiha dirasat nazariat tasiliati, (2011), maktabat alrushd – alriyad.
- .ʕalbukhari, 'abu eabd allah muhamad bin asmaeil aljaefi, sahih albukharii, sharah fath albari, dar abn kathirin, dar alyamamat – dimashqa.
- .ʕalbarei, 'ahmad hasan, althawrat alsinaeiat watharuha aliajtimaeiat aliajtimaeiatu, dar alfikr alearabii– alqahirati.
- .ʕ .barkati, ziadi, alqias waltaqwim alnafsiu waltarbawiu bayn aldaayim waltatbiqi, jamieat alquds almaftuhati, ram allah, 2018m.
- .ʕ .bushan, eadnan, madaa mashrueiat aqtitae al'iidarat min 'ujur almuazafayn almisriiyna, (2016).

١٢. altirmidhi, muhamad bin eisaa bn sawrt bin aldahaki, sunan altirmadhi, sharikat maktabat wamatbaeat mustafaa albabii alhalabii – masr.
١٣. altahami, samih eabd alwahidi, almaswuwliat almadaniyat ean al'iidrab ean aleumala, (2019), jamieat almansurat – kuliyyat alhuquqi.
١٤. aibn taymiatin, taqi aldiyn 'abu aleabaasi, alsiyasat alshareiat fi 'iislah alraaei walraeiati, wizarat alshuyawn al'iislatiyat wal'awqaf waldaawat wal'iirshad – almamlakat alarabiyyat alsa'udiyyat, ta1.
١٥. aljabali, ealaa muhamada, 'ahaqiyat almu'azafin aleamilin fi al'iidrab fi alqanun al'urduniyyi, muqaranat muqaranati, risalat majistir, (2014), kuliyyat alhuquqi, jamieat alsharq al'awsat, al'urdun..
١٦. junsun, maykil, tarikh aleamal al'amrikii, (2005), dar aleulumii.
١٧. jiri, najib, alqadi al'iidariyyat wadawabit haqi mumarasat al'iidrab fi alraas aleama, (2012).
١٨. alhakimi, muhamad bin eabd allh 'abu eabd allah, almustadrak ealaa alsahihayni, dar alkitab al'ilmii – bayrut, ta1.

1. ʿAbd al-Khudayr, Munir ʿAbd Allah, 'Idrāb al-ʿumma al-ʿālamīya, (2013), Jamʿiyyat al-ʿAlbāʾ, al-Majālāt al-ʿUrduḡīya fī al-Dirāsāt al-ʿIslāmīya.
2. ʿAbd al-Dawūd, Sulaymān bin al-ʿAshʿath bin ʿIshāq al-Sijistānī, Sunan al-Dawūd, Sayda – Bayrūt.
3. al-Dirīnī, Fatahī, Nazariyat al-taʿasuf fī al-ʾistikhdām al-haqī,)1988(, Muʾasasat al-Risālatī, Bayrūt, ta4.
4. al-Dasūqī, ʿIbrāhīm ʿAbd Allāh, al-Tanzīm al-Munazam li-ʿalāqāt al-ʿamal al-Jamʿīya, Kuliyat al-Huquq – Jamʿiyyat al-Kuwaytī.
5. al-Dīb, Fawzī Abrahīm Muḥammad, (2020), al-Tanzīm al-Munazam ḥaq al-ʾidrāb fī al-ʾidrāb al-ʿāmi, Jamʿiyyat al-Misrātīh – Kuliyat al-Qanūnī.
6. al-Rīysūnī, ʿAḥmad al-Rīysūnī, Madkhal ʿilā maqasid al-sharʿīya, (2013), Dar al-Kalimat li-nashr w al-tawzīʿ.
7. al-Zahawī, Saʿīd ʿAmjad, Nazariyat al-taʿasuf fī al-ʾistikhdām al-haq, ta1, Dar al-ʾItihād – al-Qahira.
8. al-Salīm, Kawt Yasin, al-Tanzīm al-Qanūnī ḥaq al-muʾaẓaf al-ʿāmi fī al-ʾidrāb, (2021), Kuliyat al-Qanūn li-ʿulūm al-Qanūniyat wal-siyāsīya.
9. Sulaymān bin Muḥammadī, Sharah al-Manḥaj al-Sālikīn w al-tawḍīḥ al-fiqh fī al-dīnī.
10. al-ʾAbn Sulaymān, ʿAbd al-Ḥasan al-Muqatīl bin Shīr al-ʾAzdī, Tafsīr al-Muqatīl bin Sulaymān, Dar al-Turāth – Bayrūt.

- .٢٩ alsinhuri, eabd alrazaaqi, alwasit fi sharh alqanun almadanii aljadid – masadir alialtizami, ja1, ta2, dar alnahdat allearabiati, 1998m.
- .٣٠ suhayl al'ahmadu, waeali 'abu mariati, al'iidrab ean aleamal – dirasat muqaranat bayn alqanun walfiqh al'iislami, (2012), bahath manshur fi majalat jamieat al'iibdae lil'abhath (aleulum al'iinsania) , almujalad (26), aleadad (6).
- .٣١ alsuyuti, jalal aldiyn eabd alrahman, al'ashbah walnazayir qawaeid fi wafurue fiqh alshaafieati, (1983), dar alkutub aleilmiati.
- .٣٢ alshaatibi, abu ashaq abarahim bin musaa , tahiaatun, tahi: abu eabiduh alsalman, dar abn daefan.
- .٣٣ alshaawy, muhamad bin salih, altuhfat almalakiat fi 'aelaa altaelimat alfiqhiati, 'awqaf alshaykh muhamad bin salih alshaawi.
- .٣٤ shawqi birkani, alkhata al'adibiu fi qanun aleamal aleami aljazayirii, (2018).
- .٣٥ alshiybani, 'abu eabd allh 'ahmad bin muhamad bin hanbal bin hilal , 'ahmad bin hanbal, ealim alkutub – bayrut.
- .٣٦ alsaadiqu, 'ahmadu, al'iidrabat fi alsharieat al'iislamiati, (2013), dar alfikri.
- .٣٧ alsindidi, bilal aleaqla, al'iidrab fi alraas aleami bayn alhuriyat aldusturiat waltanzimi, alkuayt.

1. ʿAbn eabidin, muhamad 'amin, hashiat radu almuhtari, (1966 mi), maktabat mustafaa albab alhalbi– masr.
2. ʿeabd alsalamu, muhamadu, alqias alnafsiu altarbawi, maktabat alnahdat aleilmiati, (2000mi), t6.
3. ʿeabd alfataahi, eabd albaqi, qanun aleamal alkuayti, (1975), alkuaytu.
4. ʿeabd almueti, 'amal muhamad, haqu al'iidrab waltazahur fi alfalsafat almueasirati, (2000), ta2, dar alnahdat alearabiati, alqahirati.
5. ʿeabd alwahaab khilaf, shareiat altanzim fima la n fihi, (2014ma), dar alqalam llnashr w altawzie – alkuayti.
6. ʿealeutaybi, sueud bin eabd aleali albarudii, almawsueat almutanawieat al'iislamiati, alarayad, ta2.
7. ʿeatiqat bilajabala, al'iidrab fi alraas aleamati, (2005), kuliyyat alhuquq waleulum alsiyasiati, jamieat muhamad khadr bisakra.
8. ʿeaziza, hisham 'ahmad fuaad, mubayil al'iidrab w dawabituh bayn alfiqh w alqanun, (2013), dar alyusr – alqahirati.
9. ʿealyan, 'ahmadu, al'iidrabat aleumaaliat alfilastiniat fi alqarn alhadi waleishrina, (2020), dar alnashr alearabii.
10. ʿeuaysat, alhasani, aldamanat waldawabit alqanuniat daghit haqa al'iidrab fi alwazifat aleamati, (2017), kuliyyat alhuquq waleulum alsiyasiati– aljazayir.

٤٨ fakhr aldiyn alraazi, 'abu eabd allh muhamad bin eumar bin alhasan , altafsir alkabira, dar alturath alearabii – bayrut.

٤٩ alfadli, diham bin karim bin shabib 'ubuata, aliamtinae aljamaeii ean aleamal fi qitae aleamal al'ahliat fi fiqh alsiyasat alshareiati, (2017), jamieat alqahirat – kuliyyat dar aleulum.

٥٠ qanun almadat alziraeiat al'asasiati(24).

51. qanun aleamal alfilastinii

الهوامش:

^١ ابن منظور، لسان العرب، ٥٤٦٥ - ٥٤٧. و مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط٤، القاهرة / مكتبة الشروق الدولية، ١١ ٥٥٦ وما بعدها .

^٢ العتبي، سعود بن عبد العالي البارودي، الموسوعة الجنائية الإسلامية، الرياض، ط٢، (١١ ١١٧).

^٣ منصور، محمد حسين، قانون العمل، دار الجامعة الجديدة للنشر، (٢٠١١)، الإسكندرية، ص١٣٠.

^٤ الدسوقي، إبراهيم أبو الليل، التنظيم القانوني لعلاقات العمل الجماعية، كلية الحقوق - جامعة الكويت، ص٩٣.

^٥ المحمودي، ميثم غانم جبر، حق الإضراب بين الحظر والإباحة، دراسة مقارنة، (٢٠١٦)، دار الفكر والقانون، مصر، ط١، ص١٣.

^٦ ولد يوم ٩ سبتمبر/أيلول ١٩٢٦ في قرية صفط بمصر، هو عالم وداعية إسلامي، واسع العلم، شكلت كتبه وآراؤه الفكرية وفتاواه الفقهية مرجعية موثوقة ومعينا ثرا لأبناء ما يعرف بالصحة الإسلامية منذ ستينيات القرن العشرين، وكان القرضاوي عضوا في عدة مجامع ومؤسسات علمية ودعوية عربية وإسلامية وعالمية، منها المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي بمكة، ومنظمة الدعوة الإسلامية بالخرطوم، ومركز الدراسات الإسلامية بأكسفورد، وترأس مجلس إدارة جمعية البلاغ الثقافية في قطر الممولة لشبكة "إسلام أون لاين"، واختير لرئاسة الاتحاد العالمي لعلماء

المسلمين منذ تأسيسه عام ٢٠٠٤ إلى العام ٢٠١٨. موقع الجزيرة على شبكة الانترنت:
<https://2u.pw/PPT0r82Z>، تاريخ الدخول إلى الموقع ١١٢١٥ ٢٠٢٤.

^٧ عالم وداعية إسلامي، واسع العلم غزير الإنتاج، يضرب بسهم وافر في الخطابة والأدب والشعر، ومن أكثر الدعاة المعاصرين قرباً من الجماهير وتأثيراً في الشعوب، وهو صاحب مدرسة التيسير والوسطية القائمة على الجمع بين مُحْكَمَات الشرع ومقتضيات العصر، وهو أحد الشخصيات التي تولت عدد كبير من المناصب المختلفة، كان عضواً في الإفتاء في المملكة العربية السعودية، ومشرفاً على فرع الإفتاء بالمنطقة الشرقية منذ شهر يناير سنة ٢٠١٧، وهو مدير مركز الدعوة والإرشاد بفرع وزارة الشؤون الإسلامية بالمنطقة الشرقية، موقع: الجزيرة على شبكة الانترنت،
<https://2u.pw/PPT0r82Z>، تاريخ الدخول إلى الموقع ١١٢١٥ ٢٠٢٤.

ومحاضرة بعنوان: **ما حكم إضراب العمال عن العمل الشيخ علي المري**، الموقع: ناصر الصالح على شبكة الانترنت،

<https://www.youtube.com/watch?v=fxJhWaG5k-4> ، تاريخ الدخول إلى الموقع ١١١١ ٢٠٢٤.

^٨ عالم وداعية إسلامي عراقي، عُرف بمؤلفاته التي تناول فيها القضايا المعاصرة بمنهجية فقهية ممزوجة بالمقارنات القانونية. تولى مسؤولية المراقب العام للإخوان المسلمين في العراق زهاء ربع قرن، ومارس التدريس في جامعات عربية عديدة. ولد بالعراق عام ١٩١٧، وتوفي في صنعاء عام ٢٠١٤. موقع الجزيرة على شبكت الانترنت: <https://2u.pw/rwkN16MV>، تاريخ الدخول إلى الموقع ١١٢١٥ ٢٠٢٤.

^٩ دباغ، أيمن، مقابلة هاتفية أجريتها مع الدكتور، بتاريخ ١١٢١٩ ٢٠٢٤، عضو في مجلس الافتاء و رئيس قسم المصارف الإسلامية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

^{١٠} القرضاوي، يوسف، **الفتاوى العصرية**، (٢٠١٠)، مؤسسة الرسالة، ص ٦٥-٦٧. و الصادق، أحمد، **الإضرابات في الشريعة الإسلامية**، (٢٠١٣)، دار الفكر، ص ١٠٢-١٠٥. ويوسف القرضاوي، محاضرة بعنوان: **هل يجوز الإضراب عن العمل؟ الموقع: قناة الامام يوسف القرضاوي على شبكة الانترنت**، <https://www.youtube.com/watch?v=FFhC9KtxEFM> ، تاريخ الدخول إلى الموقع ١١١١ ٢٠٢٤.

^{١١} علي المري، محاضرة بعنوان: **ما حكم إضراب العمال عن العمل الشيخ علي المري**، الموقع: ناصر الصالح على شبكة الانترنت،

<https://www.youtube.com/watch?v=fxJhWaG5k-4> ، تاريخ الدخول إلى الموقع

٢٠٢٤/١١/١١

^{١٢} محاضرة مسجلة للشيخ عبد الكريم زيدان، بعنوان : حكم الإضراب في الشريعة الإسلامية،

الموقع: القناة الرسمية لفضيلة الشيخ عبد الكريم زيدان، على شبكة الانترنت،

<https://drzedan.com/content.php?id=193> ، تاريخ الدخول إلى الموقع: ١٦-١٠-

٢٠٢٤

^{١٣} البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفي، صحيح البخاري، كتاب الاجارة، باب إثم من

منع أجر الأجير، رقم الحديث (٢٢٧٠)، ص ٩٩٠.

والشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، مسند أحمد بن حنبل، تح: السيد أبو

المعاطي النوري، عالم الكتب- بيروت، (١٢ ٣٥٨).

^{١٤} سليمان بن محمد، شرح منهج السالكين وتوضيح الفقه في الدين، (٧٧٨١١).

^{١٥} ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله، سنن ابن ماجه، حديث رقم (٢٤٤٣)، تحقيق: محمد فؤاد

عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، (١٢ ٨١٧).

الحكم على الحديث: قال الألباني: حديث صحيح.

^{١٦} سليمان بن محمد، شرح منهج السالكين وتوضيح الفقه في الدين، (٧٨٢١١).

^{١٧} علي المري، محاضرة بعنوان: ما حكم إضراب العمال عن العمل الشيخ علي المري، الموقع: ناصر

الصالح على شبكة الانترنت: <https://www.youtube.com/watch?v=fxJhWaG5k-4>

4، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١١/١١

^{١٨} ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، كتاب الأحكام، باب من بني في

حقه ما يضر غيره، حديث رقم (٢٣٤١)، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، ص ٢٥٢. الحكم

على الحديث: قال السيوطي في الجامع الصغير: حديث حسن (١٥ 9880) .

^{١٩} محاضرة للشيخ يوسف القرضاوي، بعنوان: هل يجوز الإضراب عن العمل؟ الموقع: قناة الامام

يوسف القرضاوي على شبكة الانترنت،

<https://www.youtube.com/watch?v=FFhC9KtxEFM> ، تاريخ الدخول إلى الموقع

٢٠٢٤/١١/١١

^{٢٠} محاضرة مسجلة للشيخ عبد الكريم زيدان بعنوان: حكم الإضراب في الشريعة الإسلامية، الموقع:

القناة الرسمية لفضيلة الشيخ عبد الكريم زيدان على شبكة الانترنت،

<https://drzedan.com/content.php?id=193>، تاريخ الدخول إلى الموقع: ١٦-١٠-

٢٠٢٤.

^{٢١} شيخ الإسلام تقي الدين أحمد، ولد عام 1263 في مدينة حرّان الواقعة جنوبي تركيا، أحد أبرز العلماء المسلمين، عُرف بسعة علمه في فنون الشريعة والعربية، وتنوع معارفه الفكرية والنقدية، وكثرة تصانيفه في مختلف العلوم السائدة في عصره، تقارب مصنفاته ٣٠٠ عنوان، تتسم بالوضوح وكثرة الاستشهاد بالقرآن والآثار النبوية وما نقل عن الصحابة والتابعين، كما أن فيها استطراداً واسعاً حين يتكلم في العقائد والفقه، موقع الجزيرة: <https://2u.pw/844S8ys3>، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١١/٢٥.

^{٢٢} ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد- المملكة العربية السعودية، ط١، ص٦٧.
^{٢٣} ولد في مصر عام 1954م، ألف عدة كتب في الفقه والحديث ومصطلح الحديث والتفسير، صاحب المشروع الكبير في التفسير على صورة سؤال وجواب (التسهيل لتأويل التنزيل)، موقع: مداد، <https://2u.pw/FFyxJdS>، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١١/٢٥.

^{٢٤} إمام في مسجد التركيت في منطقة الخالدية- الكويت- والذي يقيم فيه دروسه، يمتاز الشيخ بأسلوب مبسط في شروحه العلمية، ويعتمد على الأدلة الصحيحة الموافقة للكتاب والسنة ولمنهج السلف الصالح في تقرير مسائل العقيدة والأحكام، موقع: طريق الاسلام، <https://2u.pw/6f11gQnN>، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١١/٢٥.

^{٢٥} ولد في 16 مايو ١٩٦٢م، وهو كاتب وداعية كويتي، وإمام وخطيب مسجد، له دروس علمية عدة منها تفسير السعدي وشرح العقيدة الواسطية للشيخ صالح الفوزان، موقع: منصتك، <https://2u.pw/vn6g0iij>، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١١/٢٥.

^{٢٦} وُلد عام ١٩٣٥، وهو أحد علماء الدين البارزين في المملكة العربية السعودية، وعضو في هيئة كبار العلماء، وفي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمرتبة الممتازة ١٩٩٢م، وعضو في المجمع الفقهي بمكة المكرمة التابع لرابطة العالم الإسلامي، وهو أحد المجيبين عن أسئلة المُستفتين في برنامج "تور على الدرب"، وله عدة مؤلفات في العلوم الشرعية، موقع: سعوديبيديا، <https://2u.pw/9LmRacWZ>، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١١/٢٥.

^{٢٧} ولد في عام ١٩١٤ وتوفي في ١٩٩٩، كان عالماً في شؤون الحديث، ويُعدُّ من علماء الحديث ذوي الشهرة في العصر الحديث، له الكثير من الكتب والمصنفات في علم الحديث وغيره، وأشهرها



سلسلة الأحاديث الصحيحة، وسلسلة الأحاديث الضعيفة، وإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، وله أكثر من ٣٠٠ مؤلف بين تأليف وتخرّيج وتحقيق وتعليق، موقع: اسلام ويب، <https://2u.pw/SkdlyBFR>، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١٢/١٥.

^{٢٨} هو عالم دين وقاضٍ سعودي، كان رئيساً لمجلس القضاء الأعلى وعضواً في هيئة كبار العلماء منذ إنشائها عام ١٣٩١هـ / ١٩٧٠م إلى يوم وفاته عام ٢٠٢٢م، ألف عدداً من الكتب الإسلامية، وأذيع للشيخ دروس من المسجد الحرام، وفتاوى في برنامج نور على الدرب، وعدد من المحاضرات والندوات، موقع: سعوديبيديا، <https://2u.pw/2sxWRqyC>، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١٢/١٥.

^{٢٩} ولد في ١٣٨٨هـ في محافظة الأفلاج، درس في المعهد العلمي حتى الشهادة الثانوية والتحق بكلية الشريعة بالرياض، وهو الآن إمام وخطيب جامع الشيخ خليل السبعان بالرياض، وله العديد من المؤلفات منها القول الفريد شرح كتاب التوحيد، موقع: مداد، <https://2u.pw/8ZoBq6CX>، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١٢/١٥.

وللشيخ دروس يومية بعد صلاة المغرب في جامع خليل السبعان في العقيدة والتفسير والفقه وشرح أحاديث الكتب الستة وبلوغ المرام والبلاغة والألفية.

^{٣٠} ولد عام ١٩٢٩م، في محافظة عنيزة في منطقة القصيم، وهو عالم شرعي سعودي وأحد المراجع الكبيرة في المذهب الفقهي الحنبلي. عُرف بالزهد، كان عضواً في هيئة كبار العلماء السعودية وعضواً في المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ترأس جمعية تحفيظ القرآن الكريم الخيرية في عنيزة، وإمامة الجامع الكبير، اهتم الشيخ بالتأليف وتحرير الفتاوى والأجوبة التي تميّزت بالتأصيل العلمي، وصدرت له العشرات من الكتب والرسائل والمحاضرات والفتاوى والخطب واللقاءات والمقالات التي تم تسجيلهم، وبلغ عدد كتبه ١٢١ كتاباً، موقع: الجزيرة، <https://2u.pw/A4s2I0A>، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١٢/١٥.

^{٣١} ولد عام ١٩٤٦، عمل رئيس رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي، والعميد السابق لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في دولة الكويت، له العديد من المؤلفات في مجال الفقه وأصوله، قام بالتدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت، وتقلد منصب عميد الكلية، موقع: فضيلة الشيخ أ.د. عجيل جاسم النشمي، <https://2u.pw/oH9y8hu1>، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١٢/١٥.

^{٣٢} ولد عام ١٩٤٦م، كان شيخ الأزهر الشريف، ورئيس مجلس حكماء المسلمين، ومفتي الديار المصرية الأسبق، ورئيس جامعة الأزهر الأسبق، وهو الإمام الخمسون للجامع الأزهر، الموقع: اليوم السابع، <https://2u.pw/HO8OIJAp>، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١٢/١٥.

^{٣٣} هو مفتي عام المملكة العربية السعودية، رئيس هيئة كبار العلماء، رئيس الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء برتبة وزير، وهو ثالث مفت في تاريخ السعودية، ولد عام ١٩٤٣ في مكة المكرمة، أنتج عبد العزيز آل الشيخ عدة مؤلفات في الأحكام الفقهية والعقائد والفتاوى، وغيرها من العلوم الشرعية، موقع: سعوديبيديا، <https://2u.pw/uyC1nEUL>، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١٢/١٥.

^{٣٤} سورة النساء، آية (٥٩).

^{٣٥} عدنان عبد القادر، محاضرة بعنوان: هل يجوز الإضراب عن العمل للمطالبة بزيادة مالية؟ الموقع: الشيخ عدنان عبد القادر على شبكة الانترنت،

<https://www.youtube.com/watch?v=frheSvpHABk>، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١١/١١.

^{٣٦} الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن الضحاك، سنن الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله في الصلح بين الناس، حديث رقم (١٣٥٢)، ص ٦٣٥.
و الالباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، رقم الحديث ١٤١٩، المكتب الإسلامي - بيروت، (٢٥٠ ١٥). وأخرجه أبو داود، الصحيح، رقم الحديث (٣٥٩٤) ص ٣٦٦.

الحكم على الحديث: قال الألباني في صحيح الترمذي، حديث صحيح، ص 2664.

^{٣٧} ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني لابن قدامة، تحقيق: طه الزيني - ومحمود عبد الوهاب فايد - وعبد القادر عطا - ومحمود غانم غيث، القاهرة، (٢٣٢١٥).

و خضير، إضراب العمال عن العمل، ص (٧-٨).

^{٣٨} مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة حديث رقم (٥٥)، (٧٥١٣).

^{٣٩} الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، كتاب البيوع، حديث رقم (٢٣٤٥)، (٦٦١٢).

الحكم على الحديث: قال السيوطي في الجامع الصغير، حديث حسن (١٥ 9880).

- ٤٠ سالم بن سعد الطويل، محاضرة بعنوان: ما حكم الإضراب عن العمل أو إخضاع ولي الأمر لما نريد، الموقع: قناة التوحيد على شبكة الانترنت، <https://www.youtube.com/watch?v=3QTO8C3ueMw> ، و محاضرة بعنوان: كلمة حول الإضراب عن العمل - للشيخ سالم الطويل، الموقع: قناة الشيخ سالم الطويل الرسمية على شبكة الانترنت، <https://www.youtube.com/watch?v=0I0y4O4kXGg> ، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١١/١١. و ابن عثيمين، محمد بن صالح، محاضره بعنوان: حكم المظاهرات السلمية، الموقع: الصارم المسلول على أعداء الصحابة والرسول على شبكة الانترنت، <https://www.youtube.com/shorts/U9pX22CI4Mk> ، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١١/١١.
- ٤١ أبو داود، سليمان بن إسحاق السَّجِسْتَانِي، سنن أبي داود ، كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، حديث رقم (٤٠٣١)، (١٩/٣١).
- الحكم على الحديث: قال لمنذري في مختصر سنن أبي داود، حكم المحدث فيه عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن ثابت بن ثوبان، وهو ضعيف (3/24).
- ٤٢ زيد البحري، محاضره بعنوان: ما حكم ما يسمى بالإضراب عن العمل من السائقين أو الموظفين أو غيرهم ؟ الموقع: قناة الشيخ زيد بن مسفر البحري، https://www.youtube.com/watch?v=EMrNwgLY1_I ، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١١/١١.
- و محمد الالباني، محاضره بعنوان: حكم المظاهرات السلمية، الموقع: الصارم المسلول على أعداء الصحابة والرسول <https://www.youtube.com/shorts/U9pX22CI4Mk> ، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١١/١١.
- ٤٣ البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفي، صحيح الادب المفرد، رقم الحديث (٥٤) ص ٣٧١.
- ٤٤ مقال لأحمد الطيب، منشور على موقع الوطن، <https://2u.pw/F2oDJQdm> ، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/١١/١٦.
- ٤٥ ونشريسي، احمد بن يحيى، ايضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، تحقيق: الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط١، ص٨٩.

^{٤٦} صالح الفوزان، محاضرة محاضرة بعنوان: حكم الإضرابات والاعتصامات في المراكز الحكومية مطالبية بالحقوق، الموقع: قناة منهج السلف التعليمي على شبكة الانترنت: <https://www.youtube.com/watch?v=Ezb3nR62jTs> ، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١١/١١.

^{٤٧} زيد البحري، محاضره بعنوان: ما حكم ما يسمى بالإضراب عن العمل من السائقين أو الموظفين أو غيرهم ؟ الموقع: قناة الشيخ زيد بن مسفر البحري، https://www.youtube.com/watch?v=EMrNwgLY1_I ، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١١/١١.

^{٤٨} مصطفى العدوي، محاضره بعنوان: ما حكم الإضراب عن العمل؟ الموقع: فتاوي الشيخ مصطفى العدوي، <https://www.youtube.com/watch?v=1UhWDd3nndg> ، تاريخ الدخول إلى الموقع ٢٠٢٤/١١/١١.

^{٤٩} مقال للدكتور عجيل النشمي، منشور على موقع القبس، <https://2u.pw/bqN5TaHE> ، تاريخ الدخول إلى الموقع: ٢٠٢٤/١١/١٦.

^{٥٠} أنظر دار الإفتاء الفلسطينية، فتوى رقم ١٩٣٦، بتاريخ: ٢٠٢٤/١١/١٢.

^{٥١} عزيز، هشام أحمد فؤاد، أحكام الإضراب و ضوابطه بين الفقه والقانون، (٢٠١٣)، دار اليسر- القاهرة، ص(٨١+٨٣).

^{٥٢} هي تشريع الحكم في واقعة لا يوجد فيها نص شرعي أو إجماع يتم استناداً إلى المصلحة المطلقة، لم يرد عن الشارع دليل يثبت عدها أو ينص على إلغائها، يتم ذلك لتحقيق مقاصد الشريعة في تحقيق الخير ودفع الضرر عن الناس بما يتوافق مع المبادئ العامة للإسلام. انظر: عبد الوهاب خلاف، مصالح التشريع الاسلامي فيما لا نص فيه، (2014م)، دار القلم للنشر والتوزيع- الكويت، ص ٧٠.

^{٥٣} المرجع السابق، عزيز، أحكام الإضراب وضوابطه بين الفقه والقانون، ص ٨٢.

^{٥٤} الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص ٢٠٥.

^{٥٥} المرجع السابق، الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص ٢٧٩.

^{٥٦} مركز الإحصاء الفلسطيني، <https://2u.pw/zhMgVu> ، تم الدخول الى الموقع بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٢٢م.

- ^{٥٧} أحمد عز الدين أسعد، **العصيان المدني**، (٢٠٢١)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ص٥٢.
- ^{٥٨} **الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان**، التقرير السنوي الثامن والعشرون، ١ كانون الثاني (يناير) - ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٢، ص٧ + ص١١.
- ^{٥٩} معين البرغوثي، **أثر إضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين**، رام الله، **الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن**، ٢٠٠٦م، ص٨.
- ^{٦٠} عليان، أحمد، **الإضرابات العمالية الفلسطينية في القرن الحادي والعشرين**، (٢٠٢٠)، دار النشر العربي، ص٥٧.
- ^{٦١} **الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان**، ص٧ + ص١١.
- ^{٦٢} هو نظام يُستخدم لتسوية المعاملات غير النقدية المتعلقة بالسلع أو الخدمات بين الأطراف التي تربطها اتفاقيات أو التزامات متبادلة، يهدف هذا النظام بشكل أساسي إلى تقليل عدد المدفوعات المطلوبة مقابل السلع أو الخدمات المقدمة بموجب اتفاقيات سابقة، أو إلى خفض تكاليف العمليات المصرفية المرتبطة بها، موقع: فيبو جروب، <https://2u.pw/1ou83gD8>، تاريخ الدخول إلى الموقع: ٢٠٢٤/١١/٢٤م.
- في فلسطين، تُعد أداة للضغط والتحكم تهدف إلى ضمان تبعية السلطة الوطنية للاحتلال، وذلك من خلال السيطرة على جباية وتحويل عائدات الضرائب الفلسطينية المعروفة بـ"المقاصة" إلى السلطة. موقع: العساس، <https://alassas.net/4235>، تاريخ الدخول إلى الموقع: ٢٠٢٤/١١/٢٤م.
- ^{٦٣} الموقع: الاونروا، <https://2u.pw/LGlc5R9J>، تاريخ الدخول إلى الموقع: ٢٠٢٤/١١/٢٤م.
- ^{٦٤} **الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان**، ص١٧.
- ^{٦٥} المرجع السابق: **الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان**، ص١٣.
- ^{٦٦} المرجع السابق: **الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان**، ص٤٠ + ص٤١.
- ^{٦٧} هو اتفاق سلام وقَّعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأميركية في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، بحضور الرئيس الأميركي والتي تدعو إلى السلام، وسمي الاتفاق نسبة إلى العاصمة النرويجية أوسلو التي تمَّت فيها المحادثات السريّة التي تمت في عام ١٩٩١، الموقع: العربية، <https://2u.pw/StilFncH>، تاريخ الدخول إلى الموقع: ٢٠٢٤/١١/٢٦م.
- ^{٦٨} الموقع: جامعة بيرزيت، العنوان: الوضع القانوني في فلسطين، <https://2u.pw/wN9BAQ4J>، تاريخ الدخول إلى الموقع: ٢٠٢٤/١١/٢٦م.

^{٦٩} معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، تأثيرات تطبيق قانون العمل الفلسطيني على تنافسية القطاع الخاص، ص ٥.

^{٧٠} أنشأتها وزارة العمل التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وعينت بكل شخص طبيعي يؤدي عملاً لدى صاحب العمل لقاء أجر ويكون في أثناء أدائه العمل تحت إدارته وإشرافه. موسوعة مقام على شبكة الانترنت، <https://2u.pw/8I3G2asY>، تاريخ الدخول الى الموقع: ٢٠٢٤/١٢/١٤م.

^{٧١} قانون العمل الفلسطيني، رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠.

^{٧٢} قرار بشأن تنظيم ممارسة حق الإضراب في الوظيفة العمومية، قانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٧م.

^{٧٣} ديمغرافيا، المعروفة بعلم السكان: هي عبارة عن دراسة لمجموعة من خصائص السكان، وهي الخصائص الكمية، ومنها: الكثافة السكانية، والتوزيع، والنمو، والحجم، وهيكلية السكان، فضلاً عن الخصائص النوعية ومنها: العوامل الاجتماعية، مثل: التنمية، والتعليم، والتغذية والثروة. انظر: موقع موضوع على شبكة الإنترنت: <https://2u.pw/J7ngh>، تاريخ الدخول إلى الموقع: ٢٠٢٤/١٢/١٧م.

^{٧٤} تستخدم هذه المعادلة لاستخراج معامل ثبات الاختبار، والذي هو عبارة عن مدى إعطاء الاختبار نفس النتائج تقريبا فيما لو تم تكرار تطبيقه مرة أخرى على نفس الأفراد القياس نفس المفهوم أو السمة ، انظر: بركات، القياس والتقويم النفسي والتربوي بين النظرية والتطبيق، ص ٢٦٣.

^{٧٥} يمثل برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية أهم وأبرز البرامج التي تهتم بتحليل المعلومات الإحصائية في مجال علم الاجتماع، ولذلك هو معروف وبالغ الاستخدام لدى فئة كبيرة من الباحثين في مجالات التربية والتسويق وإدارة الأعمال والحكومة. انظر: موقع المنارة على شبكة الإنترنت، <https://2u.pw/axq5aMtx> ، تاريخ الدخول إلى الموقع: ٢٠٢٤/١٢/١٧م.

^{٧٦} يهدف اختبار تحليل التباين (ANOVA) إلى فحص الفروق بين متوسطات عينات متعددة عبر مقارنة مقدار التباين داخل كل عينة مع مقدار التباين بين العينات المختلفة. ويستخدم هذا الاختبار لتحديد ما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ناتجة عن الصدفة أم إنها دالة إحصائية، مما يسهم في اختبار الفروض المتعلقة بالفروق بين المجموعات في دراسات مجتمع البحث، أنظر: موقع المدونة العربية على شبكة الانترنت، <https://2u.pw/TBeuff>، تاريخ الدخول إلى الموقع: ٢٠٢٤/١٢/١٧م.



^{٧٧} مقياس ليكرت الخماسي: يستخدم عادة ليبين مستوى أو درجة توافر هذه الصفة على مدى أو سلم محدد، إذ يمثل أحد طرفيها انعدام الصفة، ويمثل الطرف الآخر تمام أو كمال وجودها.
عبد السلام، محمد، **القياس النفسي التربوي**، مكتبة النهضة المصرية، (٢٠٠٠م)، ط٦.
وبركات، زياد، **القياس والتقويم النفسي والتربوي بين النظرية والتطبيق**، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، ٢٠١٨م، ص ١٦١.

^{٧٨} هو أسلوب إحصائي يستخدم لتحليل الاختلافات بين مجموعتين أو أكثر عندما تكون هناك متغيرات تابعة متعددة. الهدف الأساسي من تحليل التباين المتعدد المتغيرات هو تحديد ما إذا كانت متوسطات المتغيرات التابعة تختلف بنحو كبير عبر المجموعات مع مراعاة العلاقات المتبادلة بين المتغيرات. موقع: بوبيت، زاك، الدليل الكامل: كيفية التحقق من افتراضات مانوفا، ستاتولوجي، (٢٠٢١، ٣ أغسطس) <https://www.statology.org/manova-assumptions/>، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ: ٢٠٢١/١٢/١٧م.